

دار الفنون ببيتمان

كارتة العائدة



دار الفنون

شارع دانش، القاهرة

ت. ٢٤٣٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها

للدكتور أحمد عبد العزيز النجار



الدكتور احمد عبد العزيز النجار مترجم هذا الكتاب من
الاقتصادية إلى العربية واحد ممن ناضلوا وكافحوا من أجل اقتصاد
إسلامي قوى يعتمد على الإسلام... قولاً وعملاً.

ولقد بدأ مكافحاً منذ حصوله على الدكتوراة من ألمانيا في
الاقتصاد وعندما عاد إلى مصر... شرع يكافح من أجل هذه
الفكرة العظيمة وهو يتدرج في مختلف الوظائف إلى جانب أنه
أسس أول تجربة إسلامية رائدة تحت اسم بنوك الادخار ١٩٦٢.
١٩٦٧ واستطاع من خلال هذه التجربة الناجحة أن يضع الأسس
العلمية والعملية لإنشاء البنك الإسلامي غير أن مراكز القوى وقتئذ
ضربت الفكرة من أساسها وأوقفت هذه التجربة الرائدة.

وتولى وظيفة الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في
الكثير من الدول الإسلامية كما أنشأ المعهد الدولي للبنوك
والاقتصاد الإسلامي بقرص وعين عميداً للمعهد.

وبالإضافة إلى الكفاح والعمل من أجل الاقتصاد الإسلامي فإن مؤلفاته العلمية لها دورها في تأصيل

الفكر الاقتصادي الإسلامي ومن هذه المؤلفات ما يلي:

- ١- منهج النظرية الاقتصادية في المنهاج الإسلامي. ٢- بنوك بلا فوائد.
- ٣- نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الإسلام.
- ٤- ١٠٠ سؤال حول البنوك الإسلامية ومائة جواب مع آخرين.
- ٥- وللإسلام طريقة أخرى (٦) الأمة العربية في مرحلة التغيير.
- ٧- منهاج الضحوة. ٨- استراتيجية التنمية في الدول النامية.
- ٩- نحو نظرية جديدة للاقتصاد الإسلامي.
- ١٠- موسوعة البنوك الإسلامية [٤ مجلدات] مع آخرين.

كلمة الناشر

هذا المؤلف ... وهذه القضية

هل هي مجرد صدفة .. أم أنها !!

هذا الكتاب يصدر باللغة العربية لأول مرة .. ولا أعتقد أنها سوف تكون الأخيرة .. لما للكتاب من أهمية كبيرة .. من ناحية القضية التي يتناولها .. فالكتاب يمس قضية مازالت تشغل بال المسلمين في مصر والبلاد العربية وتضاربت فيها الفتاوى والاجتهادات بين التحريم والتحليل .. وعلى الرغم من ذلك كله .. فإن « الفائدة » سواء كانت على المستوى الفردي أو المستوى الدولي فإنها واحدة من أخطر ما يواجه الأفراد والمجتمعات ..

فائدة النقود : أساساً فكرة يهودية خبيثة ، الهدف منها السيطرة على العالم .. فإذا أقرضك إنسان ماً مبلغاً من المال بفوائد مركبة .. فإنك ستظل أسير الدائن إلى أن ينتهى الدين وبهذه الفوائد المركبة اتحداك لو أنهيت الدين .

فإذا ما خرجنا إلى عالم المجتمعات .. فإن الدول الكبرى تقوم بتسويق النقود إلى دول العالم الثالث بفوائد عالية .. وهى تدرك سلفاً أن هذه الدول ليستت بقادرة فى الوقت الحاضر على السداد .. بل إن

فرايخرفون بيتمان

عائمة الفائدة

ترجمة

دار محمد عبد العزيز الأبحار
الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك
الإسلامية (سابقاً)

دار الغد العربى - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣

الناشر



دار الغد العربى

٣ شارع دانش - العباسية

ت ٨٢٤٣٢٩ / القاهرة

هذه الدول الكبرى تقدم كل عام إلى هذه الدول قروضاً جديدة . .
وهي تدرك سلفاً أن جزءاً من هذه القروض سوف يسرق بطريقة أو
بأخرى وجزءاً يصرف على مظاهر العظمة والأبهة والبدح والإسراف في
هذه الدول . . وتمضى السنوات وتجد هذه الدول نفسها عاجزة عن
سداد فوائد الفوائد .

من هنا . . فإن الفائدة كارثة حقيقية نبه عليها الإسلام ورسم لنا
طريقاً اقتصادياً أقوى من كل نظريات آدم سميث أو غيره لكننا رفضنا أو
دفعنا لرفض هذا الطريق القويم لنستمر العوبة في يد اليهود والصهاينة
في شتى أنحاء العالم .

إن هذا الكتاب لا يعالج القضية من وجهة نظر إسلامية كما أنه
لا يعالجها من وجهة نظر سياسية محدودة ولكن مؤلف الكتاب
(فرايهر فون بيتمان) سليل إحدى الأسر الألمانية الأرستقراطية . .
والذي ولد عام ١٩٢٤ ودرس وأصبح واحداً من رجال البنوك في العالم
أجمع حيث كان يمتلك بنك فرايهر فون بفرانكفورت وفجأة يقرر الرجل
بيع البنك الذي يمتلكه ليتفرغ بعد ذلك إلى إدارة دار نشر ألمانية
متخصصة في الدراسات والبحوث الاقتصادية . .

وأكثر ما يشغل فون بيتمان كخبير اقتصادي عالمي هو الأزمات
الاقتصادية العالمية والسياسات النقدية، ولقد تفرغ لبحوث المحافل
العلمية في أوروبا وأمريكا وروسيا . . وجاب كل هذه الدول محاضراً

ومناقشاً متناولاً الفكر الاقتصادي المعاصر بالنقد المرير والسخرية .

ويحكم عليه بالإفلاس، وعلى الرغم من أنه رجل سياسة باعتباره
أحد أعضاء الحزب الحاكم في ألمانيا . C . D . U . نراه معارضا متمردا
للنظام العام من الوجهة الاقتصادية، ونسمعه يخاطب محافظى البنوك
المركزية في العالم كله قائلاً: إنه يتحداهم جميعاً في أن يرد أحدهم
على ما أورده في كتابه هذا من معلومات وتحليل، وهي في رأيه تقلب
مفاهيم وقيم الاقتصاد رأساً على عقب، ويحذر فون بيتمان العالم بأن
كارثة كبرى سوف تحل في مستقبل غير بعيد، وأن سببها المباشر هو
سعر الفائدة التي أخذ به البنوك في جميع المجتمعات، ويؤكد فون
بيتمان أن أية محاولة لمنع الكارثة الوشيكة مصيرها الفشل، وأن البنوك
المركزية سوف تعجز عن إنقاذ النظام النقدي الذي أصابه مرض عضال
لا يمكن الشفاء منه مرة أخرى، فالنقود التي تتداولها شعوب الدنيا هي
نقود (زديشة) لا تعبر عن إنتاج حقيقي، ولا يمكن إنقاذ العالم من
الانهيار الاقتصادي القريب إلا باتباع سياسة جديدة تقوم على إلغاء
سعر الفائدة حتى تؤدي النقود وظيفتها الحقيقية، وقد وقع هذا الكتاب
بين يدي الدكتور أحمد عبد العزيز النجار وعنوانه بالألمانية

Die Zins - Catastroph

اسم الكتاب
DIE . ZINS,
CATASTTOPH

اسم المؤلف
JOHANN. PHILIPPFREIHERR
BETHMANN

فأسرع بالسفر إلى ألمانيا يصحبه نجله الباحث الشاب دكتور خالد أحمد النجار، والتقى بالمؤلف فون بيتمان في مكتبه الذي لا يزال يحتفظ به في مبني البنك الذي كان يمتلكه بمدينة فرانكفورت . وقامت محاوره علمية استمرت يوما بكلمه ، وحاول د . أحمد النجار مترجم الكتاب أن يقنع فون بيتمان أن ما أورده من أفكار ليست لها السبق في تاريخ الفكر، وأن ما يقوله هو نفس ما سبق أن نادى به البنوك الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في التمويل وذلك منذ أول يوم نشأت فيه منذ سنوات ، غير أن فون بيتمان أصابته الدهشة مما قاله الدكتور النجار وقال له بحدة وانفعال : أنا لا صلة لي بالدين ، أي دين ، ولا أتبني وجهة نظر دينية . ولكنني أتكلم عن حقائق اقتصادية تستند إلى تجريب أو استقراء علمي وليست اقتباسا من أحد . وقد أذن فون بيتمان للدكتور أحمد النجار بترجمة هذا الكتاب «كارثة الفائدة» الذي توالى طبعاته في أوروبا وأحدث أثرا كبيرا ، وصار لمؤلفه مؤيدون بين أساتذة الاقتصاد الذين ينقلون أفكاره في معاهد النمسا وإيطاليا والسويد .

بقى أن نعرف أن فون بيتمان أطلقت مدينة فرانكفورت اسمه على أحد شوارعها الهامة . على الرغم من اختلافه الجذري مع بنية الاقتصاد الألماني .

الناشر

تقديم:

خطر بيالى لبعض الوقت أن أجعل عنوان هذه الدراسة هو: الطريق إلى الأزمة، ولكنني بعد أن أتممت الدراسة تبين لى أن هذا العنوان لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن الموضوع:

لقد اكتشف بعض الاقتصاديين مايسير إليه عالمنا من أزمة أو مصيبة، ولكن هؤلاء مازالوا حفنة محدودة أو أقلية، فالأكثر منهم حتى الآن لا يريدون الاعتراف بأننا نواجه أزمة اقتصادية تهدد حياتنا الاقتصادية فى العالم الحر، فهم حين يتناولون الأزمة الحالية بالوصف أو الشرح أو التحليل فإنهم يعملون المعايير والمقاييس المألوفة لدى الاقتصاديين والسياسيين، فيقولون مثلاً إننا نعيش فوق مستوى طاقتنا وفوق مستوى ظروفنا، وأن التضخم النقدي هو فى الحقيقة تضخم الرغبات والتطلعات، كما يقولون أيضاً: إن الدولة ترهن الاقتصاد القومى . . . كل هذه المقولات صحيحة وسليمة . . . ولكنها لا تقدم تفسيراً مقنعاً للأزمة.

وفى هذا الكتاب سوف أتناول الموضوع بطريقة أكثر عمقا ومن زاوية جديدة؛ إذ الوصف والتحليل الذى سوف أسوقه فى هذه الدراسة يختلف بل وقد يتناقض فى أحيان كثيرة مع ما تعلنه أجهزة السلطة وما تنشره أبقاق الإعلام.

لذلك فإننى أرجو القارىء ألا يتسرع بالحكم على خروج الوصف أو المنطق المعروض عن الواقعية، وأرجوه أيضاً أن يؤجل حكمه إلى أن يفرغ من قراءة السطر الأخير من الكتاب.

وإذا كانت الغاية من هذا الكتاب هى أن أقدم للقارىء وجهة نظر يشاركنى فى الاقتناع بها، فإننى أكون بكل تأكيد قد حققت أكثر ما كنت أصبو إليه إن استطعت أن أحرك فكر القارىء إلى الإسهام فى مناقشة القضية وتطوير الفكرة.

لم أكتب هذا الكتاب للمتخصصين، ولكننى حررت ككتاب سياسى، أكتبه للجميع . . . لكل الفئات التى تحتل الاهتمامات الاقتصادية جانباً من تفكيرها، وأكاد أشعر أن الجميع قد شارك فى فكر هذا الكتاب لأنه وليد سنين طويلة من الحوارات والمناقشات مع كثيرين.

وهنا يطيب لى أن أوجه لهؤلاء جميعاً الشكر والتقدير لأنهم استمعوا وناقشوا وعارضوا بعناد وقسوة وأسهموا فى تصحيح فكرى وتصويبه مرات عديدة. ولذلك فإننى أدين لهم بإثارة الطريق وتوضيح الفكرة.

إن أفكار هذه الدراسة تنطلق من منهجى الذى أستطيع أن أخصه فى: إننا إذا لم نخرج من شرنقة التسليم وننتقل بأنفسنا إلى مربّع التلقى الناقد الذى ينظر، فينقد، ويتشكك ويعيد النظر، ويراجع التحليل . . . فإننا لن نحسن الأوضاع ولن نستطيع التقدم.

جوهان فيليب فرايهر فون بتمان

فرانكفورت

سبتمبر ١٩٨٢

* المقياس هو إنتاجية الاقتصاد القومي . . . أى هو القيمة المضافة، أو الزيادة فى الإنتاج، أو قيمة الأصول الموجودة فى المجتمع، فهى ناشئة عن تشغيل رأس المال النقدى (النقود) فى هذا المجتمع . أى الربح الناشئ عن استخدام النقود فى نشاط منتج .

فكل الفوائد تعتبر عالية إذا زادت عن معدل الإنتاجية فى المجتمع . . . أى إذا زادت عن القيمة المضافة أو عما أضافه استخدام النقود من زيادة حقيقية فى الإنتاج .

فحيثما يحدث ذلك . . . فمقدار الفائدة يعتبر مرتفعاً، ومعنى ذلك أن النقود تتكلف أكثر مما تحققة من ناتج استخدامها .

انخفاض قيمة النقود معناه تضخم :

فكل زيادة فى الفوائد عن معدل الزيادة فى الإنتاجية معناه حقن التضخم بمزيد من الجرعات المنشطة له .

فمعدل الإنتاجية لا يصل اليوم فى الدول الصناعية إلى أكثر من ٤٪ فى السنة إن لم يقل من هذا المعدل، فى حين يفوق مستوى الفائدة هذا المعدل بزيادة قدرها فى بعض البلدان أكثر من ١٠٪ وهذا هو الحادث فى أمريكا بالنسبة للدولار، وفى عالمانا المعاصر توجد قروض بالدولارات تصل إلى مئات البلايين من الدولارات بسعر الفائدة المرتفع، أى أن الفائدة التضخمية على ١٠٠٠ مليار دولار تصل إلى ١٠٠ مليار سنوياً، وهذا يعنى ٣٠٠ مليون دولار يومياً فوائد زائدة بمعنى آخر فإن الدين

الباب الأول

كارثة الفائدة : (ماهيتها)

على غرابة التشبيه، فإننى أقول، إنه كما تقلل المياه، من صفاء وقوة وتركيز عصير البرتقال أو اللبن الحليب، فإن ارتفاع الفائدة يقلل من قيمة العملة .

كلما ارتفعت الفائدة . . كلما تدهور النقد؛ فكما يؤدى الماء إلى رداءة عصير البرتقال أو الحليب، تؤدى الفائدة إلى رداءة النقود .

قد يبدو الأمر أننا نسوق تعبيرات أدبية أو أننا نبسط المسألة ونسطحها . ولكن الحقيقة أن هذه العبارة السهلة البسيطة هى فى الواقع معادلة سليمة وصحيحة تدل عليها التجربة ويمكن إثباتها . . وهذا هو موضوع الدراسة .

الفائدة العالية تدمر قيمة النقود . . تنسف أى نظام نقدى طالما أنها تزيد كل يوم، وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها .

ولكن ما هى الفائدة العالية؟، ومتى يمكن اعتبارها عالية؟

من البديهي أن ١٢٪ أعلى من ١٠٪ ولكن الـ ١٠٪ هل هو رقم عال أم عال جداً أم أنه يتجاوز المعقول؟ . . سؤال لا يمكن الإجابة عليه إلا إذا وجدنا مقياساً . فما هو المقياس لمقدار الفائدة المناسب؟ .

بالدولار يزيد يوميا بمقدار ٣٠٠ مليون دولار فوائد زائدة وبديهي جدا أنه لا يمكن للمدنيين أن يحققوا عائدا يمكنهم من سداد هذا المبلغ . . وهذا هو التضخم الحقيقي بعينه .

بعبارة أخرى تمتلئ بالوننة النقود بهواء ساخن إلى أن تنفجر، فيعقب ذلك . . الكساد . فالفائدة المرتفعة معناها ببساطة زيادة تضخمية في النقود . . ولذلك كانت الفائدة المرتفعة هي التضخم ذاته .

هذا هو الواقع المرير . . ولذلك فعملات العالم الحر تندهور وتنهار، وأشدّها في ذلك سوءا . . الدولار: العملة العالمية الأساسية والفائدة في العالم اليوم .

منذ عدة سنوات تسببت الفائدة المرتفعة باستمرار في جعل الدولار أسوأ العملات، ولا يعنى سعر الصرف الحالى للدولار شيئا ذا معنى، فالأمر يتوقف على القوة الذاتية للعملة وهذه في الحقيقة تبدو سيئة للغاية . فحوالى ٢٠٪ من مجموعة الحقوق الدولارية في العالم لا يقابلها عوض أو بمعنى آخر تعتبر مفقودة؛ ففي الثلاث سنوات الأخيرة يعتبر الجزء الأكبر من الحقوق الدولارية (القروض بالدولار) عبارة عن فوائد غير مدفوعة .

مسكينة العملة الفائدة :

كيف حدث ذلك؟ . . . الإجابة مؤلمة .

التدهور في قيمة النقود بسبب الفوائد المرتفعة يرجع إلى سياسات اقتصادية فاشلة منذ عدة سنوات . . . هذه السياسات تدور حول تقليص حجم أو كمية النقود في الدول في حين تتسع كمية النقود من خلال القروض الممنوحة دوليا .

إن محاولات تطبيق سياسة استقرار قيمة النقود من خلال تقليل كمية النقود داخل حدود الدولة وفي نفس الوقت زيادة كميتها خارج الدولة . . هذه السياسة لم تمنع التضخم ولم تحل دون فقدان النقود لقيمتها، بل زادت من حدة التضخم في العالم . ومن السهل إثبات ذلك، وتعليقه وهذا ما سنفعله في الصفحات القادمة . من الجدير بالذكر أن هذه السياسة المتبعة في العالم والتي فشلت في المحافظة على قيمة النقود . . أهملت تماما عامل الفائدة ودورها في نشوء ظاهرة التضخم، وهذا الإهمال يدل على عدم الإحساس بالمسئولية الخطيرة نحو سلامة قيمة النقود . والنتيجة: أنه لم يحدث في التاريخ الحديث أن وصلت الفوائد إلى هذا المستوى المرتفع ولمدة طويلة .

ومن خلال استمرار سياسة استقرار النقود . . . (وهي السياسة المعمول بها)، سوف تستمر الزيادة في أسعار الفائدة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار قيمة النقود .

الفائدة المرتفعة معناها ارتفاع مبالغ فيه للأسعار دون أن يقابل هذا الارتفاع في الأسعار إنتاج أو جهد إنتاجي، بعبارة أخرى زيادة في المديونات في العالم دون زيادة ماثلة في الإنتاج . الفوائد لاتسد، وهي تستحق يوما بعد يوم وهذا يعنى أن جزءا كبيرا يظل دائما بدون دفع، وبالتالي تزجل من سنة إلى أخرى ملايين بل مليارات من الديون والحقوق المستحقة والتي تعتبر في حكم الضائحة .

فالتضخم الكامن في الفوائد المرتفعة منطقي، وهذا التضخم نفسه، والأسلوب الخاطيء في مواجهته . . . يزيد من الفائدة أي أن

سياسة الاستقرار الفاشلة تؤدي إلى سياسة الفائدة المرتفعة. وهذه تؤدي إلى مزيد من التضخم.

لذلك لا ينبغي أن تُسمى هذه السياسة بسياسة الاستقرار. ولكن ينبغي أن يطلق عليها عكس ذلك. وسيحول ذلك دون تطبيق السياسة المرجوة لاستقرار بل يؤدي بنا الأمر إلى كارثة مخيفة من عدم الاستقرار.

وإذا كانت هنالك أخطاء عديدة في مكافحة التضخم، فإن الاستقرار سيأتي يوماً ما، ولكن عن طريق غير مرغوب فيه، حيث سيتحقق من خلال دمار شامل. . . والسبب يعود إلى الفائدة المرتفعة.

لا يمكن إيقاف التضخم من خلال تقليل كمية النقود مع وجود الفائدة المرتفعة وإنما ما سيحدث هو التصدع، وسوف يحدث متأخراً وبعد فوات الأوان وبتضحيات كبيرة. . . ونحن نعيش هذه الظاهرة حالياً.

الفائدة المرتفعة تعني بالنسبة للاقتصاد القومي شيئاً غير الذي تعنيه بالنسبة للفرد أو المنشأة في المجتمع، فبالنسبة للاقتصاد القومي ككل تعني الفائدة المرتفعة لمدة طويلة زيادة كمية النقود؛ أي تدهور في قيمة النقود، وتضخم يصاحبه رواج. وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع الفائدة - دون أن نشعر في البداية في فترة الرواج - إلى زيادة عدد المدنيين والمفلسين.

ومع استمرار وجود الفائدة تزداد المديونية ويزداد العاجزين عن السداد ونصل إلى ما يمكن أن يطلق عليه **Stagflation** وهي الحالة

التي نعيشها الآن (كالشخص المشوّه)، وتنخفض الفائدة ببطء للأسف، ولكن تزداد حالات الإفلاس. وكل حالة من حالات الإفلاس تعني تدمير جزء من النقود وبالتالي تحقيق جزء من الاستقرار المنذر. وتأجل الكارثة بسبب عوامل لا إرادية أو جبرية وهي الإفلاسات المتكررة، التي يصاحبها المزيد من العاجزين عن السداد حتى مرحلة الكارثة الكبرى التي تفرض علينا مرحلة الاستقرار الجبري بآلامه وتضحياته، وكلما تأجل حدوث ذلك. . . كلما أصبحت الكارثة أشد وأعنف، ويكون قد سبق السيف العزل، وأصبح من الصعب معالجة الأمور؛ حيث نصل إلى كارثة اقتصادية سببها الفائدة المرتفعة لمدة طويلة. . . فكارثة الفائدة للكثيرين تؤدي إلى كارثة اقتصادية للجميع.

لقد بدأت بوادر الكارثة فعلاً. ولكن كيف يبدو المستقبل؟ وكيف ستصير الأمور؟ سيكون الأمر أسوأ من الماضي وأسوأ مما كان منذ ٥٠ سنة لأن الظواهر المصاحبة للكارثة مثل العدد الكبير للوحدات الإنتاجية المفلسة والبطالة المتزايدة وتدهور قيمة النقود. . . كل هذه الظواهر ستكون آثارها في المستقبل مختلفة عن آثارها في الماضي.

لقد أصبح تفادي الكارثة حالياً غير ممكن. ولا مفر من حدوثها. ومن السهل التنبؤ بها، فهي ليست مصادفة أو أنها سوف تأتي فجأة كنتيجة عفوية أو كسوء حظ، وإنما ستأتي نتيجة السياسة الاقتصادية الخاطئة التي تعتمد على نظام الفوائد. . . هذه السياسة هي المسئولة عن الكارثة. فالمشكلة أو الأزمة ليست أزمة استقرار وإنما أزمة إصلاح

الرواج والكارثة
٤

نحن نسمع آراء المسئولين كما نسمع الآراء المعلنة، وهى تقول إن البنك المركزى لم يفشل وكل ما فعله البنك المركزى صواب ولكن الصواب لم يفرض بسرعة وبقوة وحزم كاف . وهذه آراء تناقض المنطق والعقل :

فالنقود صحيحة وسليمة إذا كانت قيمتها ثابتة، فإذا فقدت جزءا من قيمتها فهذا يعنى أنها مريضة، وهذا المرض هو التضخم، وأول واجبات السياسة النقدية هو منع التضخم أو علاجه . ومنذ سنوات وكل الجهود مركزة حول السيطرة على حدة التضخم والتقليل منه أو التغلب عليه، ولكن هذه الجهود تدعم التضخم بدلا من أن توقفه أو تحد منه . البنك المركزى يواجه صعوبة عظيمة فى محاربة التضخم، ولكن اعترافه وتسليمه بحقيقة وجود تضخم لا يعطى مبررا أو سندا لتصرفاته وسياساته الخاطئة .

والسؤال الذى يطرح نفسه على البنك المركزى هو:

هل أدى البنك المركزى مهمته فى مكافحة التضخم؟ .

وأنا أقول إنه لم يؤد مهمته بل العكس . . لقد ساهم البنك المركزى بسياسته فى إشعال التضخم وتقويته وتطويل أجله .

فالأطباء الذى يعالجون أمراض النقود لم يساعدوا المريض (النقود) ولكن أساءوا إلى حالته وقدموا للمريض أدوية خاطئة قاتلة .

لقد فشلت السياسة النقدية لأنها تتبع نظرية أو آراء خاطئة عن النقود ولذلك تقترح علاجا خاطئا لمعالجة التضخم . . .

جذرى وعنيف لتطورات خاطئة فى الهيكل شجعت عليها ودعمتها سياسات فاشلة وخاطئة لفترات طويلة فالتضخم جزء واحد من هذه التطورات الخاطئة بالرغم من أنه أهم الأخطاء . وسيعقب التضخم . . . ظاهرة الكساد وهكذا .

ستبدأ حينئذ ظاهرة التضخم فى الاختفاء وهكذا يدفع البعض ثمن إخطاء الآخرين . . . ودائما تدور الأمور حول النقود . . . فالنقود هى دماء الاقتصاد، والنقود السليمة هى التى تجعل الاقتصاد سليما، ولكن نقودنا الحالية مريضة، ولذلك فإن اقتصادنا مريض .

الأزمة الكبرى فى الاقتصاد هى أزمة نقود سواء كان ذلك محليا أو عالميا . من المسئول عن ذلك؟ المسئول هو السياسة، وصانعو السياسة بقراراتهم غير المسئولة التى أساءوا من خلالها إلى النقود و استعمالاتها . . . هم الذين يتحملون المسئولية، وهم السبب . ولكن آثار الكارثة غير موزعة بالتساوى .

فى أزمة النقود يكون المسئول الأساسى الذى تقع عليه مسئولية المحافظة على قيمة النقود هو السلطة النقدية، أى البنك المركزى، فهو حسب القانون هو المسئول عن استقرار قيمة النقود ومراقبة ثباتها والمفروض أن يسلك سياسة مستقلة عن السياسات الاقتصادية اليومية .

وهكذا تقع المسئولية فى ألمانيا على البنك المركزى . فهل فشل البنك المركزى الألمانى فى مهمته؟ . . .

النظرية الخاطئة تدعى أن سبب التضخم هو زيادة كمية النقود، وقد يبدو ذلك منطقيا أو معقولا، ومن ثم فإنه ينبغي بناء على ذلك تقليل كمية النقود. وهكذا تبلورت السياسة النقدية حول تقليل كمية النقود... فعاذا كانت النتيجة؟ لقد حدث العكس.

والواقع أن العالم الحر يتجه اقتصاده بسبب كثرة النقود... إلى الهاوية، كثرة النقود السيئة أو الرديئة. وذلك بسبب ومن خلال هذه السياسة.

ولنلق مزيدا من الإيضاح:

التضخم لا يأتي بسبب زيادة كمية النقود، ولكن كمية النقود تزداد بسبب التضخم، فالنقود الكثيرة في العالم شيء سيء، وهي كذلك ليس لأنها تسبب التضخم ولكن لأنها التضخم ذاته. ومن ثم فإن الجهد ينبغي أن يتجه إلى محاربة التضخم، وليس تقليل كمية النقود.

وهذا هو مربط الفرس.

التضخم كارثة ككارثة الغرق أو السيول. ففي حالة الفيضان المغرق، لا يجدي فحسب امتصاص المياه المتدفقة. ولكن يجب أن تكون السدود قوية، وأن يتم سد جميع الثغرات التي بالسدود، ولن يتحقق هذا إلا إذا عرفنا أين الثغرات، والتالى أن نتفادى آثار الفيضانات التالية عندما نعرف لماذا انكسر السد وأين مكان الكسر؟

لقد تعب الاقتصاديون من محاولات امتصاص وتقليل كمية النقود... فالكمية تزداد بالرغم من المحاولات المستمرة للحد منها وعلى الأخص مع استمرار زيادة الفائدة.

ارتفاع الفائدة مثل تدفق الماء الذى يعقب انهيار السد، والذى يزيد من آثار الفيضان الناشئ عند انهياره. والذى نعينه اليوم، هو فيضان نقدي وكارثة غرق فى النقود الرديئة.

والسبب هو الفائدة فهى أساس الانهيار... انهيار السد وزيادة كارثة الغرق.

فالكارثة... كارثة الفائدة.

كان من الممكن تفادى الكارثة لو اتبعنا سياسة اقتصادية أخرى... سياسة نقدية أسلم وأصوب... كيف؟
سوف نحاول الإجابة على ذلك فى الفصول القادمة.

الباب الثاني

مشكلة نظام السوق كنظام اقتصادي:

في عالمنا اليوم، يرجع التناقض بين الغرب والشرق في جوهره، إلى سياستين اقتصاديتين تختلف كل منهما عن الأخرى كل الاختلاف.. . فالاختلاف قائم بين الأسس التي تراها كل سياسة من هاتين السياستين لتنظيم المجتمع اقتصاديا.

ففي إحدهما وهو النظام الشيوعي نجد المركزية.. . في إدارة الاقتصاد وفي التخطيط وفي التوزيع، ولذلك يصبح النظام النقدي والتجاري كله في يد الدولة.

وفي الجانب الآخر وخاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا في العالم الحر - يعتمد النظام الاقتصادي على الحرية وآلية السوق وقوى العرض والطلب مع تدخل محدود وفي أضيق نطاق للدولة في النشاط الاقتصادي ولا يزيد التدخل على أن يكون مكملا ومنظما لقوى السوق الحرة.

ولم يشهد العالم حتى الآن تطبيقا كاملا ١٠٠٪ لأي من أسس النظامين، سواء كان النظام المركزي أو النظام الحر، ولكننا نجد في بلدان كثيرة أنظمة هي خليط بين أسس النظامين كما نشاهد مراحل انتقالية. ولكن في النهاية لا يخرج الاختلاف عن وجود أسس فكرية متناقضة أو مختلفة تمام الاختلاف.

والنظام المركزي يتطلب في محاولات تطبيقه، منذ البداية، الاستعانة بالقوة والسلطة البوليسية حيث إن فكر النظام يصطدم مع المبادئ والقوانين الاقتصادية الأولية.

وقد دلت الأحداث على أن القوانين الاقتصادية أقوى من السلطة الغاشمة ولم تستطع قوة أن تلغي هذه القوانين من الحياة. وفي الواقع نجد أن الفكر المركزي قد فشل إلا أن المسئولين في هذه الدول على الرغم من الفشل الملموس لا يريدون الاعتراف بالفشل، ولذلك يحاولون تغطية الفشل باستخدام مزيد من القوة والإرهاب.

فما هو الوضع فيما يتعلق بنظام السوق؟

لقد حقق لنا نظام السوق في الثلاثين سنة الماضية نموا اقتصاديا وارتفاعا في مستوى المعيشة. ولكن هذا النمو والرواج.. . وصل إلى نهاية، وباتت الخطورة تهدد مستوى المعيشة.. . فهل يعد ذلك مؤشرا على فشل فكرة نظام السوق؟

يعتقد البعض بفشل نظام السوق ولكن البعض الآخر لا يريد التسليم بأن هناك أزمة في نظام السوق.. . ولكن الأزمة في كل الحالات موجودة وخطيرة، وسنشاهد جميعا دراما عالمية. فالعالم الشيوعي بفكره المرتبط بمركزية الاقتصاد.. . قد أفلس، والحياة على الرغم من ذلك مستمرة في الدول الشيوعية؛ ذلك أن الأزمة والقوة والسلطة والإرهاب تربط بين أجزاء النظام.

ولكن في العالم الحر.. . تقف الدول أمام تصدع اقتصادي مباشر يهز أعماق المجتمعات هذا جذريا.

أبدو أن سنة الحياة أو أحد القوانين الأساسية أن تتعرض أو تصاب القوتان المتنافستان في العالم في نفس الوقت بنوع من الضعف والعجز الذي يحول دون انتصار إحدى القوى انتصارا حاسما . . وتتعرثر قرارات الاعتراف بالنصر أو الهزيمة دائما . . وهذا هو الوضع الحالي .

لاشك أن الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق يعاني أزمة شديدة . . وهذه الحقيقة تشير إليها الديون الضخمة، والبطالة، وانهيار المصانع وإفلاسها . . ويبدو أن هذه الظواهر أصبحت مزمنة ومن الصعب التغلب عليها، وبخاصة إذا أضفنا إلى هذه الظواهر التضخم المخيف المستمر .

لقد فقد الاقتصاد الحر القدرة على التحكم في دفعة نظامه بما سيؤدي إلى انهيار عام وعالمي للنظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على السوق .

لماذا وصلت الأحوال لهذا الحد؟ هل يرجع ذلك إلى الفكر أم إلى تطبيق الفكر . . أم إلى قرارات السياسيين في تطبيق الفكرة؟

السبب ليس في الفكرة . . فالكارثة نتيجة للسياسة الخاطئة وليست نتيجة خطأ في الفكرة، أو نتيجة أن الفكرة غير قابلة للتطبيق، أو لأن أصحاب الفكر الماركسي والاشتراكي والتخطيط والسيطرة المركزية يحاربونها ويريدون نسفها . . ولكن الكارثة القائمة في نظام السوق أن أصدقاء النظام الذين يدافعون عن الفكرة هم أنفسهم فشلوا في إدارة نظام السوق والمحافظة على الفكرة حية وسليمة .

إن هذا الهجوم قاس، ولكنه مبرر صحيح . . قد يخفف من قسوة الاتهام أن نظام السوق الحر ذا السمة الاجتماعية صعب في الممارسة أو في وضع السياسة السليمة التي تحافظ عليه وتضمن حسن تشغيله وخاصة وأنه نظام رائد لم يسبق أن جرب من قبل، ولذلك فإنه من المؤلم أن نرى السياسة فاشلة في حين أن الفكرة سليمة .

على الرغم من فشل السياسات المشؤولة عن تطبيق نظام

السوق (*) إلا أن الجزء المطبق من نظام السوق قد حقق للمجتمع مزايا وفوائد عظيمة وترك آثارا من الرواج والتنمية مالم يشهده مجتمعنا من قبل . . . ولكن كلما زاد مستوى الرفاهية والتقدم المادى كلما أصبح من الصعب أكثر وأكثر أن نسيطر على النظام أو بمعنى آخر أن نحافظ على مستوى الرفاهية المتحقق . . فكلما زادت الحرية كلما زادت صعوبة إدارة النظام وهذه إحدى المشاكل الرئيسية للديمقراطية والحرية الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية في ظل السوق الحر سياسة تتطلب فنا ومهارة وإتقان هذا الفن يزداد صعوبة كلما زاد عدد الأفراد الذين يشاركون في اتخاذ القرارات في السوق والذين يتمتعون بمزايا السوق الحر .

إن السياسة الناجحة لإدارة نظام السوق الحر لا بد أن تكون على وعى وبصيرة بقواعد العمل وآلية قوى السوق وكذلك فهم وإلمام بسلوك الأفراد . . ولقد افتقرت السياسة الحالية إلى هذه المعرفة الأساسية وإلا كان من الممكن تفادي الكارثة . وإننا لنجد أخطاء في جميع ميادين السياسة . . في السياسة الضرائبية والمالية وسياسة الميزانية والسياسة الاجتماعية . . ففي كل هذه السياسات لم تحترم ولم تراعى فلسفة السوق الحر ولم يحافظ عليها .

الفكرة سليمة لأنها تتماشى مع الفطرة والقوانين الطبيعية، ولأنها تتفق مع طبيعة وميول البشر .

السياسة السليمة تكون سليمة إذا كانت الفلسفات التي تستند إليها

صحيحا . . . (*) عندنا تشير إلى نظام السوق فالكاتب يقصد نظام السوق ذا الاهتمامات الاجتماعية وإذا البعد الاجتماعي والتي تأخذ به ألمانيا الاتحادية .

سليمة، وبالتالي تكون الفلسفة متفقة مع الواقع العملي . . وهذا هو الذي لم يتحقق في الوضع الحالي .

هناك ظاهرتان أساسيتان وهاتان لنظام السوق، والسيطرة عليهما يؤدي إلى المحافظة عليه وتطوير دعم نظامه، ولا يمكن السيطرة على ظاهرة بدون إدراك عناصر وماهية الظاهرة . وأقصد بذلك إدراك الفلسفة أو الفكرة أو النظرية التي تكمن وراء تفسير كنه الظاهرتين بما يؤدي إلى معرفة طريق السيطرة على حسن إدارة نظام السوق . هاتان الظاهرتان هما السوق والنقود .

لذلك، فإنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية سليمة بدون معرفة نظام السوق وقوانينه، وبدون فهم واضح لجوهر النقود وماهيتها .

ولكن للأسف تفتقد الدول الصناعية الكبيرة هذه المعرفة وهذا الفهم، فصانعو السياسة الاقتصادية أو النقدية لا يعرفون في الحقيقة ماذا يفعلون ولا يدرون ما ينبغي عمله . . فهم بصراحة عاجزون وحيارى كما يتضح ذلك بسهولة من تصرفاتهم وقراراتهم والعدد الكبير من المؤتمرات التي يعقدونها دون معنى أو فائدة .

نحن نفتقد نظرية اقتصادية لنظام السوق نظرية أصيلة ومعاصرة وقابلة للتطور ومواثمة الظروف .

إن الوضع المحير المربك الذي تعيشه الدول الغربية إنما هو نتيجة فراغ نظري في نظرية السوق، وبخاصة في ركيزتيه الأساسيتين، وهما السوق والنقود .

وهنا لم تفشل السياسة، ولكن الذي فشل في المقام الأول هو العلم الاقتصادي . والاقتصاد لا يعلم إلا قليلا عن جوهر النقود وقوانين

السوق .

ترى هل ينتظر أن يعرف السياسيون عن هذه الأشياء أكثر مما يعرفه العلماء الاقتصاديون؟ . . لا يتوقع أحد ذلك كل ما ينتظره الناس ويأملونه من السياسيين في أحسن الأحوال هو أن يعوضوا النقص في النظرية الاقتصادية باجتهادات فردية . .

ونظرا للقصور الكبير في النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق والنقود فإن خطر الشبح الذي يجثم على صدر الحرية، وعلى الملكية الخاصة والمنافسة التي يتسم بها الاقتصاد الغربي سيظل له اليد العليا ولا يقهر . وهذا الشبح هو التضخم .

إن وجود التضخم وعدم التغلب عليه يهدد كل الإنجازات التي تحققت في مستويات المعيشة وكل الرفاهية التي تكونت على مدار السنين الماضية .

ولاشك أن الأمر خطير ومحزن للغاية وخاصة بالنسبة لبلد مثل ألمانيا حيث إن النظام الاقتصادي أو الاهتمامات الاجتماعية المسمى Social Market Economy في الثلاثين سنة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية حقق إنجازات غير مسبوقة وهائلة كما أن النظريات والأفكار التي تحت نظر السياسيين قد تطورت وبلغت مقدارا لا بأس به إذا قورنت بالمدارس النظرية الأخرى في أي مكان آخر، لذلك فإنه من المؤلم أن ينهار هذا البناء وهذه الإنجازات .

وعلى الرغم من ذلك فإنه في ألمانيا لا تكفي الآراء النظرية لتحقيق الهدف المأمول حيث لا يزال العلم متخلفا في مجال طبيعة السوق . . ولذلك يلجأ السياسيون نظرا لفقير الآراء الحديثة المتطورة إلى الاستعانة

بالآراء القديمة والتي لا تلائم العصر وأحيانا إلى نماذج Models وآراء تتعلق بالسياسة النقدية .

وهذه الآراء والموديلات وإن كانت آراء حديثة، إلا أنها خاطئة ومؤدية إلى نتائج مضلة . . فعندنا افتقار شديد لفكر نظري عن القوى الاقتصادية في مجتمع الرفاهية . . وتلك هي مشكلة السياسة، وبالتالي فإنها مشكلة المجتمع كله .

إن بناء الاقتصاد الألماني وفق نظام السوق نجح في بداية الأمر لأن الفكرة سليمة ولأن الظروف التي صاحبت سنوات بعد الحرب كانت مواتية ومناسبة . فالنجاح لا يرجع إلى وجود سياسة واعية ومدركة لطبيعة السوق والنقود، ذلك أن النجاح يدل عليه وعلى صحته ما يحدث عاما بعد عام . . والذي حدث إنما يؤكد الافتقار إلى السياسة السليمة .

لقد تم البناء على الرغم من أخطاء السياسيين، بل وقد تم بسرعة وبكفاءة . . والآن علينا أن ندفع فاتورة الأخطاء التي ارتكبتها صانعو السياسة، الإنجازات التي تحققت في وقت قصير نسبيا، والرفاهية التي سادت بين الجميع والحرية التي تمتع بها الشعب يبدو أننا غير قادرين على المحافظة عليها، ويبدو أننا نواجه حاليا مرحلة دفع حساب الأخطاء السابقة في السياسة الاقتصادية . . . وسنواجه رد فعل متمثل في أزمة شديدة لأنها تأتي متأخرة .

فماذا كان الخطأ؟ وفي أي مجال أو ميدان ارتكبت الأخطاء؟ ماهي العناصر الأساسية لنظام السوق التي أهملها صانعو السياسة الاقتصادية؟

مرة أخرى: السوق والنقود . . .

نتكلم أولاً عن السوق وقوانينه التي بدون معرفة كافية لها واستعمالاتها فلن تنجح أي سياسة اقتصادية .

إن أي نظام اقتصادي حر يعتمد على نظام السوق هو نظام يحتوي على عدة أسواق يتم فيها تبادل السلع الاقتصادية والخدمات بين الوحدات الاقتصادية .

ومن بين هذه الأسواق العديدة يوجد سوقان رئيسيان ذوا أهمية قصوى ويمثلان بالنسبة للسياسة الاقتصادية أهم الواجبات ويحتلان عناية كبرى، وإذا استندنا إلى القوانين الأساسية الحاكمة في هذين السوقين الرئيسيين، نجد لكل منهما قواعد وقوانين خاصة تعتمد على الارتباط بنوع السلعة والخدمة المتداولة في كل منهما . هذان السوقان الرئيسيان هما سوق السلع والخدمات من ناحية، وسوق النقود ورأس المال النقدي من ناحية أخرى .

إن أهمية النقود وسوق المال وخصائصهما المتميزة لا تحظى، ولم تحظ بالعناية الكافية، وهذه أحد عوامل الضعف للسياسة الاقتصادية المتبعة .

فالعلاقة بين هذين السوقين والقوانين الحاكمة لكل منهما وخصائصهما المتميزة وأثر كل منهما على الآخر (سوق النقود وسوق السلع) لم تفهم الفهم السليم والعميق، فنشأ عن قلة الفهم أن جانب السياسة الاقتصادية التوفيق والنجاح .

تبادل السلع والخدمات في الأسواق الحرة يتم وفق قوانين العرض والطلب . وهذه القوانين معقدة أكثر مما يتصور الكثيرون . فالعلاقة بين العرض والطلب تتغير وتتطور الأسعار، وهذا التطور

نفسه يؤثر من ناحيته على العلاقة بين العرض والطلب .

هذه الخاصية في الأسواق تتطلب ملاحظة دقيقة كما سنرى بعد .
ولنبين أولاً المقصود من السوق الحرة؟ وما يعنى؟

يمكن القول إن السوق حر بمعنى وجود سوق نشط وحي بالنسبة لكل فرد وعلى الأخص بالنسبة للسياسة إذا توافرت العوامل الآتية .

١ - الفرصة المتساوية لكل المشاركين في السوق بمعنى أن يكون متاحاً للجميع دخول السوق وفق نفس الشروط والظروف (منافسة عادلة) .

٢ - توفر المعلومات لكل المشاركين في السوق بدرجة كبيرة وخاصة بالنسبة لصانعي السياسة كمراقبين للسوق .

٣ - استمرار وجود تنافس أى عدم احتكار أو تحكم في السوق .

٤ - أن يكون أغلبية المشاركين في السوق في ظل المنافسة الحرة والعدالة من الأفراد سواء في سوق السلع أو سوق النقود .

فإذا عرفنا السوق في الاقتصاد الحر بهذا الوصف وعرفنا أن كيانه واكتماله مرتبط بالعوامل التى سلف ذكرها، فكل هذا يبين لنا بطريقة غير مباشرة ماهية الواجبات الهامة المطلوبة من السياسة الاقتصادية، أو بعبارة أخرى فإنه يمثل الإطار العام الذى ينبغى تحقيقه والالتزام به إذا أردنا أن نحقق نظاماً اقتصادياً يعتمد على السوق، وأن نحافظ عليه .

ويتبين لنا مما سبق، مواطن النقص والخلل الذى أصاب السياسة الاقتصادية فى السنوات الأخيرة .

كيف كان الوضع بالنسبة للواقع فيما يتعلق بهذه العوامل؟

١ - إن إتاحة فرص الدخول فى السوق فى بلدنا فى ظل نفس الشروط مكفولة لحد كبير على الرغم من وجود كثير من العوامل المستترة التى تعوق أحياناً تحقيق المنافسة الحرة العادلة مثل الامتيازات الممنوحة والحماية والدعم والاتفاقات السرية بين بعض المشاركين فى السوق . يضاف إلى ذلك اتساع نطاق نشاط القطاع العام فى بعض الأسواق الثانوية، الأمر الذى يحد من سلامة مبدأ تكافؤ الفرص بما تتمتع به السلطة العامة فى طبيعتها من خصائص فريدة لا تتوفر للأفراد . ففى بعض الأسواق الجزئية يصل نشاط السلطة إلى ما يمكن أن يوصف بأنه تحكم سواء كان ذلك فى ناحية الطلب أو العرض (مثل المواصلات، الائتمان، الطاقة، الخامات) مما يخل بمبدأ المنافسة العادلة .

ولاشك أن ذلك مرتبط بتقدير السلطة السياسية فى كل حالة فيما يتعلق بأهمية توفير الخدمة ومدى قصور أو عجز الأفراد عن تقديمها . . المهم أن السياسة الاقتصادية تدرك أهمية مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص فى السوق ولكن يبدو لى أن مراعاة هذا المبدأ لم يحظ بالقدر اللازم من الاهتمام من جانب السياسيين فى السنوات الأخيرة .

وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى إضعاف نظام السوق .

٢ - أما فيما يتعلق بإتاحة المعلومات فإن هناك بعض الملاحظات ولو أن الحال فى ألمانيا أفضل بكثير من دول أخرى . وينبغى لنا هنا أن نعترف بفضل السياسة الاقتصادية وإنجازاتها فى هذا المجال، فالجهود السياسية الاقتصادية مركزة على إتاحة المعلومات فيما يتعلق بالأسعار ومراقبتها والرسوم، والأرباح وغيرها من الشروط . إلا أن القصور فى إتاحة المعلومات ملموس بنسبة أكبر فى مجال المؤسسات

القائمة حاليا وفي تحليل الأنواع المختلفة لمجالات الاستثمار والأموال وفي مجال الأسهم والأوراق المالية، ولا ينبغي أن نخدعنا المعلومات أو البيانات التي تتيحها الإدارة أو تعرضها في الجمعيات العمومية فإنها لا تحول دون تمكن الإدارة من السيطرة ولا تمثل القدر اللازم الذي نطلبه عندما نشير إلى القصور في المعلومات المتاحة.

٣ - أما فيما يتعلق بالمحافظة على المنافسة التي تعتبر شريان حياة لنظام السوق فقد حققت السياسة الاقتصادية من خلال صدور قانون الكارتل . . إنجازا إيجابيا . . المهم أن يكون واضحا دائما أن تحقيق المنافسة العادلة لا يتم تلقائيا ولكن يتطلب وجود حماية سياسية للمحافظة عليها ومراقبتها.

وهذا الواجب من جانب السلطة السياسية يعتبر ضروريا حتى ولو لم يفهم البعض فلسفة الإجراءات الحكومية في هذا المجال . وستتناول الحديث عن سوء الفهم في هذه النقطة عند الحديث عن سياسة الدورات الاقتصادية.

٤ - أما العامل الهام بل أهم عامل للمحافظة على نظام السوق الحر فإنه يحظى بأقل اهتمام من جانب السياسة الاقتصادية وبأقل حماية وأقل دعم بل إن أهميته غير مدركة . وهذا العامل هو تفوق عدد الأفراد أو النشاط الفردي في السوق . فإن سلامة آلية السوق وفاعليته يرتبط بمدى انتشار المصالح الفردية في السوق وبالتالي يحدد قوى السوق واتجاهاته .

إن الأفراد المشاركين في السوق سواء ربوات البيوت أو منظمين أو رجال أعمال يتخذون في الغالب قرارات متشابهة بناء على مبدأ المنفعة

الخاصة بكل منهم، وهذه القرارات الفردية وتشابكها وتعارضها وتفاعلها يؤدي إلى نتائج سليمة عن قوى السوق الحقيقية .

أما القرارات التي تتخذها السلطة أو القطاع العام كمشارك في السوق فهي وإن كانت أيضا في أغلبها قرارات تستند إلى أسس اقتصادية إلا أنها مرتبطة بقيم واعتبارات ومقاييس أخرى؛ فالدوافع قبل كل شيء سياسية مما يؤثر على الاعتبارات الاقتصادية . الموظفون يتصرفون أحيانا خلاف تصرفات الأفراد الذين يدفعون من جيبيهم الخاص .

لذلك فإن المشاركة الواسعة للقطاع العام في السوق يفسد قوى السوق ومقومات سلامته وصحته . وهذا يحدث على الأخص في السوق الرئيسية . . النقود ورأس المال . فتدخل الدولة الزائد في هذا السوق الهام هو أحد أسباب الأزمة التي تواجهنا .

جدير بالذكر في مجال تنشيط النشاط الفردي، أنه كان ينبغي عمل الكثير لتوسيع نطاق الملكية الفردية الخاصة . وهذا لم يحدث بما فيه الكفاية . بل إن السياسة الاقتصادية أهملت هذا الواجب في الاثنى عشر سنة الأخيرة . ولذلك نجد أن تكوين الملكية الخاصة للأفراد يحظى باهتمام ضعيف، وفي نفس الوقت تقاومه وتحاربه سياسة ضرائبية غير منطقية، ويزداد تدخل الدولة أكثر وأكثر بطريق مباشر أو غير مباشر في غير صالح الاقتصاد .

يستحق الذكر أيضا أن الدولة لم تحقق مكاسب ملموسة من وراء تدخلها في السوق فهي قبل أن تكون صاحب طلب أو ممول للنشاط الفردي . . أصبحت تمثل عنصر تكلفة كبير في الاقتصاد . أكبر مدين . . يواصل ضخ مزيد من النقود ودفع مزيد من الفوائد لهذه النقود المضخوخة .

لحد كبير إحداث السوق ولذلك يجب أن تكون على وعى تام بردود الفعل في كافة الأسواق وعلى الأخص أسواق المال ورأس المال . وإذا لم تكن هذه المعرفة موجودة فإنه لا بد وأن تحدث تطورات خطيرة في الاقتصاد ككل .

ولا يوجد من يحدد إحداث السوق في نظام السوق الحر . مثل النقود، . . النظرة إليها . قيمتها، وتطور هذه القيمة . وهنا تكمن المسئولية الكبرى للسياسة النقدية نحو تطور الاقتصاد الحر . فأزمتنا الحالية وأزمة النظام الاقتصادي هي أزمة النقود .

لقد ظهر منذ عشر سنوات شعار حماية الدولة من الفقر، وقريباً سيكون لدينا فقر الدولة وفقر الأفراد .

إن نظام السوق يبقى ويزدهر عندما لا يتحكم فيه أحد لأن المنافع والتصرفات الفردية هي الحاكمة، وذلك يجب أن تحرص السياسة على هذه الظاهرة وتحميها وتكفل فاعليتها، ويعتبر كل ذلك متطلبات السياسة الاقتصادية للاقتصاد الحر .

المطلوب أساساً، فهم وإدراك إحداث السوق والقوى المؤثرة فيه، حتى يمكن وضع سياسة دورات اقتصادية .

وسياسة الدورات الاقتصادية لاغنى عنها في نظام السوق ولا يقصد بذلك مقدار تدخل السياسة في إحداث السوق ولكن يقصد كيف يكون تدخل الدولة . إذ ليس من المعقول تصور أن الدولة تبقى بعيداً عن الأحداث الاقتصادية، فكل قرار سياسي يؤثر على الأحداث الاقتصادية . . ولكن في سياسة الدورات السليمة لا يقصد مزيد من نشاط الدولة ولكن إدراك ومراعاة الآثار لكل القرارات السياسية، هذا الإدراك يتطلب أن السياسة تراعى رد الفعل في السوق، وهذا يعنى سلوك الأفراد في السوق وتقييم هذا السلوك . وهنا نحتاج إلى المزيد من الدراسة والمعرفة، فقد أكدت الخبرة أن السياسة لازالت بدائية في هذا الميدان .

وينطبق ذلك بالأخص على ذلك الفرع الهام في سياسة الدورات . . وهو السياسة النقدية .

إن أي قرار اقتصادي أيا كان هو قرار نقدي، وكل القرارات في سوق المال ورأس المال هي قرارات نقدية صرفة . وتحدد السياسة النقدية

الباب الثالث

النقود (ماهية النقود)

منذ أن ظهرت النقود يفكر المهتمون في جوهرها:

ما هي النقود في حقيقتها؟

مكتبات كاملة زاخرة بمؤلفات عن النقود، وتعريف لا حصر لها عن النقود، وشروح ونظريات ضخمة تعبر عن محاولات لفهم معرفة ووصف النقود. والملاحظ أن معظم هذه الشروح وإن كانت تتفق مع بعضها في عدد من النقاط، وأحيانا تكمل بعضها البعض، إلا أنها تتناقض مع بعضها في كثير من النقاط. ويدعونا هذا إلى القول بأننا لا نجد من بين هذه النظريات العديدة نظرية يمكن أن نعتبرها صحيحة ١٠٠٪، بمعنى الإحاطة الكاملة بظاهرة النقود وجوهرها وماهيتها.

ولا أدعى أنني سأعرض النظرية الصحيحة التي تضاف إلى العدد الضخم من النظريات الخاصة بالنقود. . . ولكني سأضيف شيئا عن جوهر النقود. . . شيئا عن خصائصها، له أهمية بالغة لأصحاب السياسة النقدية والاقتصادية.

ونظرا لأن النقود متعددة الخصائص، فإنني سأقتصر على الخصائص الهامة للنقود، والتي تقرر أو تحدد وظيفتها في النشاط الاقتصادي في المجتمع ككل وليس فقط بالنسبة للفرد أو الوحدة الاقتصادية في السوق، أي أنني سأقتصر على النظرية الكلية للاقتصاد التي تتخللها وتحدها بطبيعة الحال قرارات الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة.

وقبل أن أتناول ماهية النقود أود أن أسجل كلمة عامة عن ظاهرة النقود، تلك هي أن النقود تعتبر بدون شك إحدى المبتكرات العبقريّة للمدنية التي خرجت عن نطاق سيطرة مخترعها وهو الإنسان، فقد أصبحت مستقلة وأصبح فهمها صعبا للغاية (وإلا لما تعددت النظريات بهذا الخصوص) ويبدو أنه من غير المستطاع التحكم فيها وإلا لأصبح لدينا نقود ثابتة القيمة .

ما هي النقود؟

من أي شيء تتكون؟ (ماهي مكوناتها) وما هو جوهرها؟ . .

الإجابة الصحيحة لهذه الأسئلة هي الأساس الهام والضروري لأي سياسة نقدية سليمة وبالتالي لأي سياسة اقتصادية سليمة .

إن سرطان التضخم أو إيدز التضخم لا يمكن مقاومته إلا بمعرفة خصائص النقود والأسباب والنتائج الحقيقية للتضخم .

إن الوضع المعوج الحالي، والتجارب المؤلمة والسيئة في السنوات الأخيرة، تؤكد لنا أن المسؤولين عن السياسة النقدية ليس لديهم الإجابة الصحيحة لهذه الأسئلة .

فإن الإجابة عن جوهر النقود تقودنا إلى السؤال عن وظيفة النقود في الدورة الاقتصادية، والسؤال عن وظيفة النقود يقودنا إلى شرح أو وصف ماذا يصنع الاقتصاد بالنقود . ونقصد هنا بالاقتصاد العدد الكبير من الأفراد والوحدات الاقتصادية في المجتمع، أي باختصار ماذا نفعل نحن جميعا بالنقود؟ . .

وهذه الأسئلة على الرغم من أنها تبدو ساذجة إلا أنها هامة جدا، والإجابة عليها أن كل الوحدات الاقتصادية تستطيع كمبدأ أن تقوم فقط

نتيجة طلب على سلع وخدمات، والشراء هنا عبارة عن طلب فعال .
وهذه ظاهرة هامة لفهم وتقييم الأحداث الاقتصادية . وسنعود إلى ذلك
مرة أخرى .

ماهي مكونات مرحلة الدفع؟

الدائن وهو البائع يتسلم من المشتري (المدين) وسيلة دفع .
وبذلك يعفى المدين من الدين .

ماهي وسائل الدفع في عصرنا الحالي؟

إن أشهر وسائل الدفع والتي لا يستطيع أى دائن أن يرفض قبولها
هي النقود . . الورق والفضة . . أى الورقة ذات المائة والعشرة . . إلخ
أى النقود الورقية والمعدنية .

وفى عالمنا اليوم نعلم أنه فى الاقتصاد الحديث قد قلت أهمية
وحجم استخدام العملة الورقية والمعدنية . . وحل محل العملة الورقية
والفضية وسائل دفع متعددة مقبولة فى التداول أيضا ومثال ذلك :

الشيكات - الكمبيالات - التحويلات - بطاقات الائتمان - تعهدات
الدفع الأخرى . . كل هذه ينبغى أن تعامل أو أن ينظر إليها كـنقود من
الناحية الاقتصادية والنقدية . . حيث أننا إذا نظرنا إلى الوظيفة التى
تؤديها هذه الوسائل فى الدورة الاقتصادية نجد أنه يمكن بواسطتها دفع
التعهدات والديون، وبالتالي فهى نقود . . وهذه نقطة عظيمة الأهمية .

ولكن السؤال الذى ينبغى الإجابة عليه : ماهى السمة المشتركة التى
تجمع بين هذه الوسائل المختلفة؟ . . وما هو جوهرها؟ ولماذا تقبل
هذه الوسائل كـالنقود الورقية والمعدنية فى عمليات الدفع والتبادل؟ . .
هل هناك تشابه واضح بينها وبين العملة الورقية أو المعدنية؟ الإجابة :
نعم .

بعمل شيئين :

يستطيعون الحصول على نقود أو إنفاق نقود . . يستطيعون ادخار
النقود أو دفع النقود وهذان هما وجهها التصرف فى النقود . بهذا يتبين
للنقود وظيفتين مختلفتين إحداهما : وظيفة تكوين ملكية ، والأخرى
وظيفة وسيلة دفع أو أداة تبادل .

الذى يحتفظ بالنقود ، يتسلم ثروة أو ملكية نقدية . هذا الشخص
يدخر، أى لا ينفق . ولكننا لا نعرف بعد ماذا يحصل عليه المدخر . .
أو ماهو جوهر ما يحصل عليه المدخر . ومن الناحية الأخرى إذا أنفق
النقود أى دفعها مقابل شىء حصل عليه فإننا هنا نلاحظ الوظيفة .
«وظيفة أداة تبادل أو وسيلة دفع» .

ولكن ماذا يعنى الدفع؟

ماذا يحدث عند دفع النقود؟

نعلم أن الدفع معناه تسوية أو إنهاء مبادلة أو تسوية دين مستحق
الأداء . إذا طلب شخص من كل المدينين (مقترضين) خصم الفوائد ،
فإننا هنا نواجه حالة عدم دفع مقابل عملية تبادل سلع وخدمات أيا كان
نوعها وأدت إلى هذا الموقف المدين .

والدين التجارى هو الذى ينشأ عن فواتير مكتوبة أو غير مكتوبة
نتيجة توريد سلع وخدمات لم يدفع ثمنها بعد .

الدائن قام بتوريد سلعة أو خدمة و ينتظر المقابل ، وفى الفترة بين
التوريد ولحين الدفع فإن المورد يعتبر دائنا للمشتري .
هذه الديون التجارية هى أشهر الديون وأوسعها انتشارا وتنشأ دائما

العملية النقدية
والاقتصاد

والجزء الآخر حق مطالبة . ولكن حتى في النقود المعدنية اليوم يكمن في جزء كبير منها حق المطالبة وهو الجزء الذي يزيد عن قيمة المعدن المصنوعة منه ، وجدير بالذكر أن النقود المعدنية تؤدي دورا ثانويا وغير مهم في يومنا هذا ، إذا نظرنا إلى حجمها بالنسبة للوسائل الأخرى .
والحقيقة أن النقود الورقية كذلك أصبحت على الرغم من أن القانون يجعلها أداة للوفاء وملزمة في التداول أصبحت في الاقتصاد اليوم أقل أهمية كما أنها تفقد أهميتها باستمرار ، إذا قورنت بالماضي .

وكذلك الأمر بالنسبة لنقود البنك المركزي (الحسابات الدائنة لدى البنك المركزي) والتي تتكون عمليا من السيولة التراكمة للبنوك ، فهي بالنسبة للتداول عمليا لا تؤخذ في الاعتبار . أما الجزء الأكبر من وسائل الدفع في الاقتصاد الحديث فإنه كانت النقود دائما تمثل حقا ، فإنه من المنطق أن نتصور إمكان عودة الحق .

أي مطالبة نقدية قائمة ولم يتم الوفاء بها تعتبر نقودا ضمنية - Potent Money ويمكن من ناحية المبدأ استخدامها كنقود . . كوسيلة دفع . . وهذا ما يحدث في الواقع العملي .
والأمر كله يتوقف على إمكانية التنازل أو التحويل .

ونستنتج من ذلك :

- 1 - أن النقود تتكون في المجتمع الاقتصادي من أشكال غير تلك العملة الورقية المتداولة وغير تلك الحسابات السائلة لدى البنوك .
- 2 - أنه ينبغي التسليم والإقرار من ناحية السياسة الاقتصادية بأن حجم النقود الفعالة (خلافا للنقود المعدنية) من الناحية العملية غير محدد وغير معلوم . . لأن كل الحقوق والمطالبات المفتوحة يمكن أن

تصبح نقودا . . .
صور أو الأسماء المستخدمة في الاقتصاد

إن كل هذه الوسائل يجمع بينها وبين النقود الورقية والمعدنية أنها جسد حقا لعمل تم أو سيتم . كل وسائل الدفع بدون تحفظ ، بما فيها النقود الورقية ، تمثل وعدا للدفع . . حقا للدفع تجاه طرف ثالث (في حالة النقود الورقية تعتبر الدولة الطرف الثالث) .

ويدرك المرء عند استلام وسيلة الدفع أيا كان نوعها حقيقة المعاملة .

فكل عمليات الدفع بالنقود بأي وسيلة من الوسائل المستخدمة ما هي إلا تنازل أو نقل حق مطالبة بالنقود تجاه الدائن الأول . الدائن الأول هو البائع - مقدم الفاتورة يتنازل عن مطالبته (مقابل ما باعه من سلع أو قام بتوريده من الخدمات أو من خلال قروض) تجاه المدين (المشتري - أو مستلم القرض أي المقترض) في عملية تبادل . . أي أن الدائن يقبل استلام وسيلة تمثل حقا تجاه مدين قديم هو الطرف الثالث .

الدفع بالنقود الورقية هو ناتج تحويل حق مفتوح قائم تجاه مدين أصلي . أي أن النقود في جوهرها ما هي إلا حق مفتوح لمطالبة لم تتم تسويتها بعد ، ويمكن تحويلها إلى آخر لأنه من المفروض أنه قادر على الوفاء ومضمون .

في حالة النقود الورقية يتمثل الحق في ورقة مطالبة تجاه الدولة ، وفي وسائل الدفع الأخرى (الشيكات والكمبيالات . . إلخ) يتمثل الحق في ورقة مطالبة تجاه بنك أو شخص مدين أو أكثر .

النقود الوحيدة التي لا تعتبر تحويلا لحق ، وهي النقود المعدنية وهي بقايا النظام النقدي الذي كان يسبق النقود الحديثة والذي كانت تعتبر فيه النقود المعدنية هي الوحيدة المقبولة .

فالنقود المعدنية في جوهرها تمثل قيمة المعدن المصنوعة منه جزئيا

٣ - أن عملية انتقال هذه المطالبات القائمة إلى شكل نقود بما لها من آثار على حجم الطلب الفعال، يتوقف على إرادة ملايين الأفراد الدائنين في المجتمع، ولا يتوقف على حجم النقود أو توزيعها بواسطة السياسة النقدية.

٤ - أن خلق النقود إنما هو تسييل أو إصباغ وظيفة النقود على الدائنية القائمة. وخلق نقود جديدة إضافية يتكون من إيجاد دائنية جديدة من خلال بيع سلع وخدمات أو من خلال منح ائتمان. وهي في الحالتين عبارة عن عمليات فردية خاصة، تتم مستقلة، ولا يتسنى توجيهها والسيطرة عليها بالأوامر.

٥ - أن النقود - بجانب نقود البنك المركزي القليلة الأهمية - لا توجد بواسطة البنك المركزي ولا يتم توزيعها بواسطة البنك المركزي، ولا يتم ذلك أيضا بواسطة البنوك فقط من خلال منح الائتمان أو خلفه.

٦ - أن كل مطالبة بنقود في المجتمع توازي منطقيا وبنفس المقدار تعهدا بالدفع أي دين. فإذا كانت مجموع المطالبات النقدية في المجتمع تمثل نقودا ضمنية فإن حجم هذه النقود الضمنية تدل أو تعكس حجم الديون وتصبح لدينا هذه المعادلة:

حجم الديون = حجم النقود

٧ - فيما يتعلق بتطور النشاط الاقتصادي، فإنه بزيادة المديونية في الاقتصاد تزداد أيضا كمية النقود، أي أن النقود تزداد وتنمو مع المديونية.

كل ذلك يتعارض ويتناقض تماما مع تصورات السياسة النقدية

المتبعة في العالم، والأسس التي تستند إليها السياسات النقدية الحالية.

إن السياسة النقدية المعروفة اليوم تستند في أساسها على نظرية كمية النقود وهذه النظرية تتضمن أخطاء حيوية.

وأول هذه الأخطاء أنه لا صحة لإمكان قياس كمية النقود وتوجيهها أو التحكم فيها، الأمر الذي يصادر على الاعتقاد بأن كمية النقود التي تستخدم كوسائل للدفع يمكن تحديدها.

وثاني هذه الأخطاء هو الاعتقاد بأن قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود ذات صلة وثيقة بكمية النقود.

وهذه الأخطاء تفترض أن النقود المتاحة تستخدم بكاملها في التبادل أي أنها تمثل طلبا فعالا بكاملها.

ويمكن تفسير الخطأ الأول بأن أصحاب النظرية النقدية لديهم تصور آخر أو تعريف آخر للنقود، أكثر ضيقا أو أن التعريفات الأخرى العديدة للنقود لا يقرونها، أو لا يعرفونها، أو أنهم لم يدركوا ظهور نقود جديدة من جراء الديون الناشئة.

النقود في نظر السياسة النقدية الحالية ماهي إلا أرصدة سائلة نسبيا في الاقتصاد القومي وينظر إلى هذه الأرصدة كطلب فعال.

واستنادا إلى هذه المقاييس، لا تأخذ السياسة النقدية في اعتبارها إلا جزءا محدودا من النقود المتاحة، ويحاول صانعو السياسة النقدية وضع هذا الجزء المحدود والمسجل لديهم تحت السيطرة، التي تصادفها صعوبات جمة نتيجة التغيرات الدائمة في نسب التفضيل للسيولة من جانب الجماهير (التنقل الدائم في اختيار مجالات الأصول أو الاستخدامات للنقود السائلة).

وبغض النظر عن عدم جدوى هذه السياسة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن توجيه هذا الجزء المحدود للنقود غير متاح بحرية وسهولة ونظرا لتركيز الاهتمام والملاحظة دائما على هذا الجزء اليسير من كمية النقود، فإن ذلك يؤدي إلى إهمال وإغفال المجالات الخطيرة لزيادة كمية النقود الكلية.

ويستند الخطأ الثاني، على افتراض أن المتاح من النقود في الاقتصاد يستخدم بأكمله في الطلب الفعال وبدون تردد مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع حتما.

وهكذا يتضح من وجهة نظر أصحاب السياسة النقدية الحالية العلاقة المباشرة بين كمية النقود المتاحة والتضخم.

وتعليقنا على ذلك أنه توجد علاقة، ولكن بصورة عكسية تماما للنظرية النقدية السائدة - فأصحاب النظرية النقدية الحديثة قلبوا السبب رأسا على عقب.

فالتضخم يصاحبه دائما زيادة في كمية النقود (لأن المديونات تزداد) ولكن التضخم لا ينشأ أبداً من زيادة كمية النقود.

وستتناول في الفصل الخاص بالتضخم تفصيلا أكثر عن ظاهرة التضخم ومكافحته، ولكن الذي يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن الأخطاء الكامنة في السياسة النقدية الحالية لها آثار في منتهى الخطورة.

فمجرد المحاولات الخاطئة التي يضطرون إلى الالتجاء إليها للتحكم في كمية النقود وتقليص حجمها من أجل السيطرة وتقليل حدة التضخم، تؤدي إلى عكس المرغوب فيه.

فمجرد إعلان تقليص حجم النقود يؤدي إلى :
— زيادة حدة الطلب على النقود وبالتالي إلى اتجاه الفائدة إلى الزيادة.

— نقص الاستعداد لدفع الحقوق والتعهدات.
— زيادة الديون نتيجة عدم الوفاء بالدفع.

إذن فزيادة نطاق الديون وارتفاع معدل الفائدة، لا يؤديان في النهاية إلا إلى زيادة النقود، وفي نفس الوقت إلى رداءة قيمة النقود الحقيقية. وهكذا تؤدي هذه السياسة في النهاية إلى انفجار حقيقي في مجال الديون وحجم العجز عن الوفاء . . .

وهذا هو فقدان الحقيقي لقيمة النقود والذي لا يتسنى معالجته إلا من خلال حدوث العديد من المصائب المرعبة من انهيار الوحدات الإنتاجية وفضائح مالية ونقص في قيمة النقود.

وهذا هو ما لدينا الآن من علاج، ولقد بدأ فعلا - يضاف إلى عدم جدوى وخطورة محاولات التحكم في كمية النقود.

إن النظام الاقتصادي نفسه متناقض، فهل يتمشى نظام السوق مع سياسة كمية النقود؟ . . الإجابة لأول وهلة بالإيجاب، لأن كل فلسفة كمية النقود نشأت في أدمغة علماء الاقتصاد ذوي المذهب الحر والمدافعين عن نظام السوق . . فنظرية كمية النقود وسياسة كمية النقود يعتبران جزءا - لا يتجزأ من وسائل العلاج المرتبطة بنظام السوق.

ولهذا أطلق رئيس الولايات المتحدة المقتنع بنظام السوق والنظام الفردي الحر . وهو على تمام الثقة بنظام السوق - يد البنك المركزي الأمريكي في تطبيق فلسفة المدرسة النقدية المشار إليها.

للأسف وضع رئيس أمريكا الطير الجارح فى عشه، فإن سياسة كمية النقود التى يتبعها البنك المركزى الأمريكى أصبحت أكبر عقبة أمام سياسة ريجان . . . وهى مصيبة علينا أيضا فى ألمانيا . فليس الضرر كبيرا هنالك فقط ، ولكن سياسة كمية النقود تعتبر جسما غربيا فى أى نظام اقتصادى يعتمد على السوق . إذ لا يمكن التوفيق بين نظام السوق وبين هذه السياسة، ذلك أن توجيه كمية النقود فى حد ذاته ليس إلا تدخلا متناقضا لفلسفة النظام الحر . . . وكل تقليص لحجم النقود هو إضرار بنظام السوق وقواعد عمله .

فتوجيه وإدارة النشاط الاقتصادى وفق فلسفة ومبادئ نظام السوق لا ينبغى أن يعتمد إلا على المؤشرات ووسائل التوجيه النوعية مثل الأسعار . . . وليس على الحصص وتحديد الكميات .

ويكفى ذلك لأن يقاوم كل المتحمسين لنظام السوق هذه السياسة الخاطئة الخاصة بكمية النقود . . . والعزاء الضعيف أن هذه الوسيلة المتناقضة للنظام غير ذات جدوى ولا يحتاج إلى أيديولوجية لإثباتها .

إن أى تحديد أو أى تقييد لسلع تنتج فى القطاع الخاص محكوم عليها فى النظام الاقتصادى الحر بالفشل .

أى محاولة تحديد وترشيد تؤدي إلى سلسلة منع وامتناع . فأمرىكا عندما حاولت منع الخمر عن طريق السيطرة والإجراءات التحكيمية فشلت ، لأن مجرد المنع أدى إلى زيادة استهلاك الخمر والإقبال عليها . ولذلك فإن محاولات الحد من حجم النقود سوف تفشل . لأن النقود ستزداد كما زادت الخمر فى السوق السوداء .

النقود تنشأ نتيجة ديون جديدة فى مرحلة النشاط الاقتصادى . . . وهذه الظاهرة لنشوء النقود تنشط وفق قوانين السوق تماما كظاهرة المنع التى تتبعها سياسة تحديد كمية النقود .

ولذلك كان لابد من الحكم بفشل المحاولات الهادفة إلى تحديد كمية النقود ، وليس ذلك فقط فإن أصحاب سياسة كمية النقود من الاقتصاديين يعتقدون أنه بالإمكان إطفاء حريق التضخم بتقليل كمية النقود وهم فى الحقيقة يلقون بالبنزين فيزداد الحريق اشتعالا .

معظم النقود تنشأ من خلال سلوك فردى . . . تنشأ من علاقة بين فرد وفرد ، وهذا عادة ما يحدث فى أى اقتصاد قومى فى بلد معين . ماهو الدور الذى تؤديه الحكومة أو القطاع العام فى إنتاج النقود؟ . . .

يعتبر كل دين جديد على القطاع العام أو الحكومة فى واقعه ونشأته نصف الطريق نحو خلق نقود فى القطاع الخاص طالما أن هذا الدين يحدث فى مواجهة الاقتصاد المنزلى أو الخاص ، حيث إنه من ناحية علاقة المديونية الجديدة بتعلق الموضوع - إذا نظرنا إلى جانب الدائن - بهذا الطرف وهنا فى هذه العملية من خلق النقود (التحفظ) تسرى قوانين السوق التى تحددها مصالح الأفراد .

لا يوجد أحد مضطر أو مجبر على إقراض للدولة على الرغم من وجود بعض الضغوط التى يمكن أن تفرضها الدولة . . . وكثيرا ما يحدث ذلك (القروض الإجبارية) أما ماذا تعمل الدولة بالنقود المقترضة ، فذلك شئ آخر .

وعند إقراض الدولة يختلف الأمر تماما من حيث خلق النقود - عن عمليات الإقراض الفردية بين فرد وآخر .

والمثال التقليدي لخلق النقود السياسية هو اقتراض الحكومة من البنك المركزي . . الحكومة تضع يدها في خزينة الحكومة . . ولاشك أن ذلك يعتبر أخطر أسباب التضخم . . وقد كان هذا يحدث في السنين الماضية ، ولكن اليوم ، تضاءلت هذه الوسيلة لخلق النقود في الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة ، لأن فيها تعارضا واضحا مع مبدأ الاستقرار الذي ترفعه الدول .

وعلى الرغم من ذلك تحدث هذه الظاهرة ولو بصورة أقل ووضوحاً وأقل ظهوراً عن طريق الأرباح التي تحصل عليها الحكومة من أرباح البنك المركزي . ففي الواقع يمثل ذلك فضيحة سياسة عدم الاستقرار التي تتبعها الحكومة .

وفي الدول النامية نجد اتجاهاً متزايداً للحد من خلق النقود بواسطة الحكومات في هذه الدول .

ولكن لا يعنى ذلك اطمئناناً أو رضاءً بسلامة الأوضاع في هذه الدول ، حيث إن خلق النقود على المستوى العالمى عن طريق الديون الدولية المبالغ فيها قد فاق كل حد وزاد عن معدلات خلق النقود الإقليمية والتي كانت عبثاً في الماضى بأضعاف أضعاف النسبة .

فقد أوجدت الدول الصناعية أو الدول الحرة منذ مدة طويلة نظاماً لخلق النقود والائتمان تشارك فيه الحكومات فقط كدائن ومدين .

فنظام النقد العالمى مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المشابهة . . أصبح يمثل أسواقاً ضخمة للخدمة الذاتية Help Yourself للائتمان بأنواعه المختلفة حيث تلجأ إليها الدول المشتركة حسب الحاجة .

٤٧

فشروط الائتمان الحكومى ليس نتيجة مصالح فردية محسوبة فالدولة كمدين بفضل استهتارها بعنصر الفائدة بإمكانها منح فائدة أعلى من معدل السوق السائد كحافز للدائنين .

وكما أن سير عملية خلق النقود في حالات اقتراض الدولة يتم جزء منه خارج السوق . ونحن نعلم أن قوانين السوق هي الصيغة المميزة التي تتسم بها عمليات خلق النقود والائتمان بين الأفراد .

هذا الخلق للنقود في القطاع الخاص وفق قوانين السوق داخل وخارج الدول هو الحجم الأكبر من النقود المنتجة وهذا حسن ، وينبغى أن يظل كذلك حتى نستطيع أن نقول في حالة سيطرة عمليات خلق النقود بواسطة الأفراد - إن لدينا سوقاً حرة وفعالة .

وكل ما يسرى على الأسواق الأخرى في نظام السوق يسرى أيضاً وبصورة خاصة على سوق النقود ورأس المال .

وهذا طبعاً يتحقق إذا كفلنا سيادة المصالح الفردية وسيادة القرارات الفردية في السوق .

ويوجد أيضاً في المقابل خلق النقود كلية بواسطة الدولة ولا علاقة بدور الأفراد في عملية الخلق هذه ، وهذا يحدث في عمليات الإقراض والاقتراض الجديدة بين دولتين أو حكومتين . . وهذه منذ البداية تختلف في طبيعتها عن عمليات خلق النقود الأخرى حيث تختفى فيها تماماً المصالح الفردية وحسابات الفرد واحتياجاته ودوافعه .

فدوافع النقود في هذه الحالة دوافع سيادية وسياسية خارج نطاق السوق وقوانينه تماماً . . وهنا يمكن أن نطلق على النقود ، في هذه الحالة ، نقوداً سياسية .

يضاف إلى ذلك أن النظام النقدي الحديث أساء وأخل بالعلاقة مع ظاهرة الفائدة. فالفائدة أهملت وأُغفلت وتركت على علاقتها، وهذه كارثة لأن الفائدة كان من الممكن أن تكون أهم أداة لتوجيه السوق. . . وكان لابد للسياسة النقدية استخدام هذه الأداة بوعي وعمق وإدراك.

لقد فشلت السياسة النقدية تماما في هذا المجال نتيجة عدم إدراك الأسباب المتعلقة بنشوء وتكوين الفائدة والآثار الناشئة عنها.

وبالتالي فشلت السياسات النقدية في استخدام سياسة نقدية سليمة للفائدة بل سببت هذه السياسات أضرارا بعيدة المدى للاقتصاد.

وفي محاولات توجيه كمية النقود. . . أدت محاولات تقليل كمية النقود الناشئة عن التضخم والارتفاع الزائد للفائدة إلى مزيد من حجم النقود. . . المخلوقة، فارتفاع مستوى الفائدة أدى إلى أخطر زيادة في كمية النقود المؤدية إلى التضخم عن طريق التوسع في حجم الدين المفروضة عليها فائدة عالية. . . لأنه كما سبق أن بينا كل القوائد تمثل نقودا جديدة. . . وهذه الحقيقة لا يريد الاقتصاديون النقديون فهمها.

ما هو جوهر الفائدة؟

ليتسنى رسم سياسة نقدية ناجحة، فإنه ينبغي معرفة حقيقة الفائدة فما هي حقيقتها؟

١ - الفائدة هي ثمن ينشأ ويتحرك كأى ثمن في السوق بناء على علاقة الطلب والعرض الخاصين بالسلعة.

٢ - السلعة المعروضة أو المطلوبة هي النقود.

٣ - الفائدة هي ثمن النقود المقترضة أو المؤجرة.

هنا بدون خجل وحياء يتم خلق نقود جديدة أكبر من أى وسيلة أخرى في الماضى وبالعملات المختلفة وعلى الأخص العملات الصعبة في العالم.

ولإشباع بهم وجوع الحكومات للاقتراض لم يعدوا وسيلة مبتكرة تتيح إشباع هذه الرغبة بأكثر مما هو متاح من العملات وذلك بإيجاد عملة مصطنعة هي حقوق السحب الخاصة و E.C.U العملة الأوروبية الموحدة في إطار النظام النقدي الأوربي.

في هذه المصانع ومعامل النقود تكمن الأسباب الرئيسية للانفجار الذى نشاهده ويعانى منه العالم فى المديونيات، وهذا الوضع يزداد خطورة لأن البنوك المركزية فى الدول المختلفة التى تحاول باستمرار تقليل حجم النقود حيث يسود النشاط الخاص. . . تجدها تشارك بدون حياء فى خلق النقود بالتجائها إلى الاقتراض من الحكومات. . . ولا تدرك البنوك المركزية إطلاقا أنها تناقض نفسها فى الميدانين المختلفين: محليا ودوليا.

فى داخل الدول تسعى البنوك المركزية إلى الحد من خلق النقود بواسطة الأفراد باتباع سياسات عديدة (تدفع الأفراد إلى مزيد من الديون ومزيد من خلق النقود) وفى خارج الدولة عالميا حيث كان من المفروض أن تتبع سياسة الحد من النقود يحدث العكس حيث تشارك فى زيادة النقود المؤدية مباشرة للتضخم لأن الدولة فى حاجة دائمة لنقود. . . ولا تقدر حساباتها كالأفراد. . . وتنفق كل دولار تحصل عليه وهكذا. . . نستطيع أن نفسر فشل وعيبت السياسة النقدية فى السنين الأخيرة، ويرجع السبب إلى أن الإنسان لم يفهم ويدرك ظاهرة النقود فتعامل مع نظام السوق بوسائل خاطئة.

٤ - سعر الفائدة السائد هو ثمن الإيجار السنوي للنقود التي ينبغي على المستأجر دفعها للمؤجر في كل فترة زمنية للإيجار.

٥ - وهكذا تعتبر الفائدة للمقرض أو المؤجر تعويضا عن تنازله عن استخدام النقود المتاحة عنده لمصلحة مباشرة لهذه الفترة التي يتم فيها إقراض النقود (لأنه إذا أراد صرفها استهلاكها فلن تعود عليه شيء وإذا، صرفها إنتاجا، فإما أنه لا يستطيع أو ليس لديه مجال أو وقت ولذلك فهو مضطر لأن يسندھا إلى آخر في استطاعته تشغيلها، وبالتالي ينبغي الاتفاق على نسب وشروط الناتج.

٦ - مقدار الفائدة حسب الاتفاق. وتتم عادة عند بداية القروض وفق الفائدة السائدة في السوق.

٧ - سعر الفائدة في السوق النقدي أو سوق رأس المال أو سوق الائتمان هو نتيجة الطلب والعرض على النقود، وبعبارة أدق نتيجة لكل معاملات السوق في النقود.

ولا تخلو المعاملات الخاصة بالنقود والائتمان ورأس المال في أي مكان في نظام السوق من تأثير السياسة.

فلا يوجد سوق يتسم بـ ١٠٠٪ بتفاعل قوى حرة.. أي معفاة من أي تأثير خارجي عن المصالح الفردية للمشاركين في السوق.. ولذلك يوجد دائما في سعر الفائدة في السوق جزء غير طبيعي جدا. تجزئة اصطناعي بتأثير السياسة النقدية والائتمانية للحكومة. وهكذا نصل إلى جوهر الموضوع.

بصرف النظر عن الأثمان الخاصة بالنقل والضرائب، فإنه لا يوجد في الاقتصاد سوى ثمن واحد يوجه إلى حد كبير سياسيا وهو الفائدة.. ولكن الفائدة في نفس الوقت ثمن لكل الأثمان.. ثمن إيجار النقود.. الفائدة ثمن يهتم الجميع.. يرتبط بكل تعامل اقتصادي.. فهو العامل المشترك أو المهيمن العام على كل الاقتصاد.

ولذلك فإن الفائدة هي أكثر الوسائل فاعلية، وأسرع الوسائل التي يعتمد عليها في توجيه اقتصاد السوق.. أو يمكن على الأقل أن تكون كذلك إذا استخدمت حقيقة أن الفائدة يمكن التأثير عليها سياسيا.. بعكس كل الأثمان الأخرى. وهذه هي أكبر فرصة بل الفرصة الوحيدة للسياسة الاقتصادية في استخدامها في توجيه السوق.

ولكن للأسف لم تستغل هذه الفرصة حتى الآن عمليا.

إن التأثير السياسي على الفائدة له ما يبرره في فلسفة النظام نفسه.. فهو مرتبط بحق السيادة وواجب الدولة نحو حماية النقود في الاقتصاد وإدارتها.

أسندت الدول هذا الواجب إلى البنوك المركزية حيث تقوم بأداء هذا الواجب بصورة شبه مستقلة.

ومن أجل تحقيق المهمة أو تنفيذ هذا الواجب تتبع البنوك المركزية السياسة النقدية أو الائتمانية التي تبدو لهم أنها صحيحة.

لاشك أن السياسة النقدية مهمة صعبة وضعوفيتها تتمثل في أنها تتعلق بسلعة يتم إنتاجها (كما سبق ذكره) بصورة لا مركزية وبصورة مستقلة في الاقتصاد، ومن الصعب جدًا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إكساب السيطرة عليها وتوجيهها، ولذلك فإنه لا يتسنى تحديدها ثمناها بتعليمات من أعلى .

وعلى الرغم من ذلك - ولأسباب مختلفة - فإن تأثير السياسة النقدية على الفائدة يعتبر مباشرة أكثر من تأثير كمية النقود وسرعتها .

ولذلك فإن توجيه الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية عن طريق الفائدة لا يعتبر فقط فرصة فريدة بل يعتبر نعمة .

فلا بد إذن من اتباع سياسة للفائدة بل اعتبار السياسة النقدية والائتمانية هي سياسة الفائدة . . . وأي سياسة فعالة تتعلق بالفائدة لا يمكن إلا أن تكون سياسة لاتجاهات الفائدة لأن أسواقها وكذلك أسواق المال وسوق الائتمان تتحدد القرارات فيها وفق التوقعات المنتظرة من اتجاهات أحداثها والقوى العاملة بها .

وسنبين فيما بعد كيف تتخذ هذه القرارات وما هي آثارها على الثمن؟ أو بمعنى آخر على الفائدة واتجاهها؟

نعود ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنه يمكن وضع سياسة للفائدة أو سياسة لاتجاهات الفائدة وإمكانية ذلك ترجع إلى أن استقلالية البنك المركزية تجعله يحرص على أن يتلقى من السوق إشارات اتجاه

الفائدة . . . والعمل على أن تكون هذه الاتجاهات متمشية مع قوانين السوق في كل فترة زمنية .

فإذا كان هناك توقع لاستمرار ارتفاع الأسعار فإنه يزداد الشراء نسبيًا والعكس . وكذلك الحال بالنسبة للنقود والائتمان .

إن استقلالية وسلطة السلطات النقدية المشرفة وحيازتها على الثقة اللازمة من ناحية . . . وكذلك قانون السوق من ناحية أخرى يكفلان للبنك المركزي التحكم في الاقتصاد كله وفي سياسة الدورات عن طريق سياسة الفائدة .

فموضوع الفائدة حيوي وأساسي لسياسة الدورات الاقتصادية ولذلك فسياسة الفائدة تعتبر قلب وشريان سياسة الدورات .

فيمكن توجيه الاقتصاد ككل من خلال اتجاهات الفائدة فقط . ولكن لابد من مراعاة وإدراك هذا بواسطة السياسة النقدية مع تقدير الآثار . . . وليس ترك الأمور على علاتها - كما يحدث الآن - والتعجب من الآثار الناشئة .

إن توقعات تحركات الفائدة موجودة دائما . وهي أيضا ذات تأثير على الدورات الاقتصادية المطلوب فقط هو أن تأخذها السياسة النقدية بعين الاعتبار وإدراك في يدها .

يتردد القول دائما وخاصة من البنوك المركزية أن هذا غير ممكن : إن السوق وحده هو الذي يحدد الفائدة وتطورها . . . وهذه العبارة سليمة

وخطأ في آن واحد . سليمة لأنه من الطبيعي أن مقدار الفائدة وتطورها هو في النهاية نتيجة لقوى العرض والطلب الفعال في سوق المال والائتمان ولكن - بخلاف الأسواق الأخرى - يمكن للسياسة النقدية التأثير على قوى السوق . وليس الأمر أنها تستطيع فقط بل هي تفعل ذلك بالضرورة تلقائيا ، ولكن ينبغي أن تقوم بذلك بوعي وإدراك ويهدف محدد .

وإن التأثير الكبير للسياسة النقدية على الطلب والعرض في سوق المال والائتمان يرجع إلى الدور القيادي للبنك المركزي في هذه الأسواق . . ونقول الدور القيادي وليس احتكار الإنتاج . . وهذا الدور القيادي وتأثيره يتمشى مع نظام السوق الحر . . فهو وإن كان يحدث سياسيا (نتيجة الوضع السياسي للبنك المركزي) ولكن تبرير هذا الدور يرجع إلى أن ذلك يحدث من خلال إشارات الائتمان أساسا أي إشارات اتجاه الفائدة . . أي مع اتجاهات السوق .

إن تأثير السياسة النقدية على الدورات الاقتصادية هو دائما تأثير توجيهي من خلال مؤشرات الفائدة حتى ولو لم تعتمد السياسة النقدية إلى ذلك قصدا .

فكل سوق يتأثر بإشارات الأسعار التي تفرزها التوقعات المختلفة لتطورها . . فلا يتأثر أو يحدث رد فعل لأي سوق كنتيجة مباشرة لمؤشرات الكمية .

كل سياسة تعتمد على توجيه حجم كمية النقود - كما يحدث الآن

ومنذ سنوات - لا يتم تأثيرها إلا عن طريق الأثمان الناشئة عن توقعات الأثمان في السوق فكل محاولة للحد من الكمية يؤدي إلى توقعات في ارتفاع الأثمان وكل محاولة للتوسع في الكمية يؤدي إلى توقعات نزولية . . وهذا تماما ما حدث في كل السنين التي مارست فيها السياسة النقدية سياسة التحكم في الكمية .

إن الأهداف المعلنة للبنوك المركزية الخاصة بكمية النقود لم يكن لها في أي وقت تأثير مباشر على النقود المتاحة أو الأحداث المالية . . إن تأثير هذه الأهداف المعلنة لا يتعدى في الواقع سوى كونه مؤشرا لاتجاه الفائدة المتوقع . . وهذا الأمر الذي يحدث بدون قصد هو العامل الحقيقي الذي يؤثر على سلوك المشاركين في السوق . ولذلك فإنه كثيرا ما يحدث أن تأتي النتيجة على خلاف المتوقع من سياسة الكمية .

إن التوقعات التصاعدية للفائدة الناشئة عن تقييد كمية النقود يجعل مستوى الفائدة السائد يبدو منخفضا . . وتؤدي التوقعات التنازلية للفائدة إلى رفع الفوائد السائدة (سنتناول ذلك عند الحديث عن التضخم) .

وكخلاصة لكل ما تقدم نود الإشارة إلى :

١ - أن النقود في الاقتصاد ، وإن كانت تتطلب الإشراف السياسي ، لكنها لا تخضع في إنتاجها لاحتكار الدولة ، لأنها في الاقتصاد كله لا تخضع لسيطرة الدولة المباشرة ولا هي مقصورة على ما تصدره الدولة والنظام المصرفي .

الباب الرابع

الدورات الاقتصادية . . (ماهيتها)

ماهى الدورات الاقتصادية وعلام تدور؟

فى هذا الباب يتعلق الأمر بحركة الإقتصاد وتطوره . . ففى القسم الخاص فى هذا الكتاب الذى تناولنا فيه إقتصاد السوق تكلمنا عن دستور الإقتصاد، أى عن القوانين الأساسية لنظام السوق وعن الإطار المستقر للنظام وأوضحنا أن مهمة السياسة الإقتصادية هى العمل على إيجاد هذا الإطار والمحافظة عليه . .

أما الدورات الاقتصادية فهى تمثل الجانب الديناميكي الذى يصاحب مرحلة الأحداث والتطور فى قوى ونظام السوق .

فالدورة عبارة عن الأحداث نفسها، أى الحركة فى السوق . . الحركة وتقلب أو تغير مواقف المشاركين فى السوق الذين يتخذون قراراتهم وفق مصالحهم الذاتية .

فالدورة هى نتيجة التصرفات النقدية لملايين الأفراد ورجال الأعمال فى الأسواق وصلات وشبائك المؤسسات المالية .

الدورة هى ما تسفر عنه القرارات اليومية الجديدة لجميع الأعضاء المشاركين فى السوق . . وكل هذه القرارات فى واقعها قرارات نقدية . .

قرارات تتعلق بإنفاق النقود أو الاحتفاظ بالنقود . .

٢ - أن سياسة كمية النقود غير عملية كسياسة نقدية، وأن السياسة الفعالة الوحيدة هى سياسة الفائدة التى تعتمد على مؤشرات الفائدة وبذلك تصبح السياسة النقدية ذات معنى وأثار عملية . .

يضاف إلى ذلك أنه ينبغى أن ندرك بوضوح أن مدرسة السياسة النقدية سياسة مؤشرات الفائدة هى أقوى الوسائل المؤثرة على السوق وتوجيهه بطريقة مباشرة وبدون فجوات زمنية . . بل هى الوسيلة الوحيدة .

الاقتصاد المدار مركزيا لا يعرف سياسة الدورات، حيث يسود الأمر والنهى والتوزيع. فى حين أنه فى نظام السوق تسود النصيحة والتشجيع والتحذير والإنذار كل ذلك فى ضوء احترام كامل لحرية القرارات. فلا إجبار على أحد. . . والكل يتخذ قراره وفق مصالحه.

ويحدث عادة التوجيه والنصح من خلال مؤشرات وبناء على الإحصائيات ووسائل التوجيه والنصح والإرشاد هى الضرائب - الدعم. . . وغير ذلك من الوسائل الكمية.

وسياسة الدورات فى المقام الأول هى إظهار أو إعلان عن رغبات الحكومة أكثر منها إجراءات سياسية. . . فهى إشارات موجهة للتأثير على توقعات المشاركين فى السوق.

وخلاصة القول: إن مصير نظام السوق ومصير النظام الاقتصادى فى العالم الحر يتوقف على سياسة الدورات وفعاليتها ونجاحها. . . ولكن الواقع يشير إلى خلاف ذلك وهذا ما نشاهده فى أيامنا هذه.

هل هناك قوانين وقواعد خاصة للسوق ينبغى معرفتها وإدراكها من جانب سياسة الدورات حتى يمكن أن توضع بناء عليها سياسة الدورات؟

لابد أن توجد هذه القوانين والقواعد، وإلا نكون قد فقدنا كل الآمال فى إمكانية تطبيق وإدارة الأفكار الخاص بنظام السوق سياسيا بما يكفل تقدم مستوى المعيشة.

وتحدد مجموع القرارات الخاصة بالاحتفاظ بالنقود أو إنفاقها حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد.

فإنفاق النقود أو الرغبة فى إنفاق نقود يمثل طلبا، وعلى العكس، يمثل الاحتفاظ بالنقود نقصا فى الطلب.

فالدورة إذن تتعلق بقرارات الأفراد، وهى قرارات لا دخل للسياسة فيها، وليست صادرة من أعلى. . . وكون الأمور فى يد الأفراد، يرجح احتمالات التلقائية فى التصرفات، وهذا يسبب قلقا للمخططين والسياسيين.

وهنا نساءل هل يجوز، أو هل يجب أن تظل هذه الحرية فى السوق قائمة ومنفصلة عن أى قرار سياسى؟ بالطبع لا، فلا يجوز بقاء السياسيين عاجزين وحياديين عن أحداث السوق. ولو أن بعض الآراء التى تنادى بالحرية تدعو إلى ذلك.

على السياسة واجب صعب وهام يفرضه عليها نظام السوق. . . وهذه هى سياسة الدورات، فلا يجوز ترك السوق بأحداثه أو نظامه بدون إشراف سياسى، فحتى الأسواق الحرة تحتاج إلى توجيه. . . ولكن التوجيه الذى نقصده هنا. . . هو توجيه يتفق مع نظام السوق، أى أنه توجيه يختلف عن التحكم المركزى أو الإدارة المركزية ولا ينبغى الخلط بينهما.

فسياسة الدورات جزء ضرورى من نظام السوق، ونجاح أو فشل سياسة الدورات ينعكس على حالة السوق وفعاليتها.

يجب الاعتراف - أن الوضع الحالي يبدو بنائسا
يعانى آلاما كبيرة، فهو يتجه نحو الانهيار، ولا يعرف أحدا لماذا وصلنا
إلى هذه المرحلة، . . . وكيف كان من الممكن تجنب هذا الوضع .
وهذا شيء مؤسف حقا .

ليس هناك من ينكر أن سياسة الدورات قد فشلت
فشلت لأنها لم تراخ قوانين السوق وأغفلت دور النقود .

وإذا كانت الأزمة فى الاقتصاد الحر سيئة بما فيه الكفاية فإن أسبابها
الناشئة عن عجز وشلل السياسة يعتبر أكبر وأعظم سوءا .

وهذا العجز وهذا الفشل لسياسة الدورات يهددان كل مصداقية
للنظام الاقتصادى فى العالم الحر وتلك هى قمة المأساة .

وما لم يحدث تغيير فى سياسة الدورات، فليس هناك أمل
للإصلاح .

لما كانت الدورات نتيجة لملايين من القرارات الحرة فى الأسواق
الحرّة فقد كان لزاما على صانعى سياسة الدورات أن يدركوا شيئين على
وجه الأولوية :

(١) ما هى الدوافع، وما هى العوامل التى تكمن وراء القرارات
الاقتصادية للمشاركين فى السوق عامة؟ .

(٢) ما هى الشروط والعوامل التى تسبب رواجاً أو كساداً
تصاعدياً أو تنازلياً فتجول دون الاستقرار على حال؟

ولما كان السؤال الأول يبدو أكثر صعوبة فلنبدأ بالإجابة على السؤال
الثانى :

يتحدد اتجاه الدورة من غالبية المشاركين فى السوق، ففى أحداث
السوق يسود مبدأ سيادة الأغلبية .

ونعنى بالأغلبية أغلبية المشاركين فى السوق الذين يتشابهون فى
سلوكهم بما يوجه الجزء الأكبر من النقود فى اتجاه معين، وبالتالي
توجد مسيرة محددة .

فالأمر كله دائما يتعلق بإنفاق النقود أو الاحتفاظ بها أى ادخارها . . .
أو بمعنى آخر حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد .

فإذا زاد الطلب الكلى للغالبية زيادة كبيرة أدى ذلك إلى اتجاه
تصاعدى يصاحبه تضخم فى العادة . وإذا قل الطلب الكلى للغالبية
بمقدار كبير أدى ذلك إلى اتجاه تنازلى وكساد قد ينتهى بحدوث
الأزمة .

الكل يعرف ذلك ولا يعترض عليه أحد ولكن أحدا لا يستفيد من
هذه القاعدة المعترف بها فى سياسة الدورات .

الاستفادة من هذه القاعدة يعنى ممارسة أى تأثير على قرارات
الأغلبية هل هذا ممكن؟ بالطبع ممكن . ولكن هذا الإمكان مرهون بأن
نعرف كيف، ومن خلال ماذا تكونت هذه الأغلبية؟ وأن نعرف ما هى
الدوافع وراء القرارات الاقتصادية للبشر .

أما فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الإجابة أسهل مما قد يبدو

ولكن الأصعب هو التطبيق العملي لما يتجمع من معلومات بواسطة سياسة الدورات .

الإجابة سهلة نسبيا لأنه ليس أمام كل فرد فيما يتعلق باستخدام النقود سوى قرارين :

إما الاحتفاظ بالنقود - وهو الادخار .

وإما إنفاق النقود - أى طلب الشراء .

أما إقراض النقود أو اقتراض النقود فلا يعتبر عاملا أو قرارا ثالثا حيث إن النقود المقترضة ستنفق في تبادل سلع وخدمات . . . ولذلك فهي تخضع لجانب الإنفاق .

كل فرد يواجه هذين البديلين يوميا ادخار أو إنفاق . وفي الواقع يحدث ذلك فقط للقادرين على الادخار أو الذين لهم القدرة على عدم إنفاق كل نقودهم ، أو غير مضطرين إلى إنفاق كل نقودهم . وفي الماضى كان هؤلاء الذين يواجهون هذين البديلين فئة قليلة . ولكن اليوم فى عصر الرفاهية (وهذا تطور تاريخى جديد) يواجه عدد كبير جدا هذين الخيارين (حتى أصحاب المعاشات - بعض العاطلين اليوم يمكنهم الادخار والامتناع عن الاستهلاك) .

ماذا يفعل الناس بنقودهم؟ هذا هو السؤال الأساسى للدورة والإجابة عليه صعبة ، وتزداد صعوبة مع تزايد الرفاهية ، لأن عدد الأفراد الذين فى إمكانهم الادخار والإنفاق يزداد بنسبة كبيرة .

(المدخرات وصلت لدينا ٥٠٠ مليار فى حسابات الادخار فقط) .

إجابة هذا السؤال بواسطة الأغلبية يتوقف عليه حالة الدورة . ولكن ماذا يعنى ادخار النقود؟ . . أو إنفاق النقود من الناحية الاقتصادية؟ ولماذا تتوقف الدورة على ذلك؟ . .

نفترض أن جميع المشاركين فى السوق يحصلون على دخل نقدي ، أى قادرون على التصرف فيه ، من هذا الدخل يواجهون تكاليف المعيشة ، وفى هذا الوجه ليس لهم إلا خيار بسيط . . أو ليس لهم خيار إطلاقا إذ أن هذا الجزء من الدخل سوف ينفق ، ومن ثم لا يستطيع ادخاره . .

هذا الجزء الذى سينفق يسمى تلقائيا الطلب . أما المقدار الذى يزيد عن مواجهة تكاليف المعيشة فإنه يمكن التصرف فيه . . فى هذا الجزء الزائد تكمن الدورة والمجهول المرتبط بالدورة .

هذا العامل المجهول زاد زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة مع زيادة الرفاهية ومستوى المعيشة .

ولم تلاحظ السياسة الاقتصادية أو المنظرون الاقتصاديون فى مجتمع الرفاهية الذى نعيشه الآن - لأول مرة فى التاريخ الاقتصادى - أن الجزء الأكبر من الأفراد يمكنه التصرف فى مقدار يتزايد من النقود هو الجزء الذى يزيد عن احتياجاته اليومية . هذا الموقف : ادخار أو إنفاق . يواجه حاليا عدد كبير جدا من الأفراد فى مجتمعنا وليس عدد صغير كما كان فى الماضى .

العمالية . والفرق بين النظريتين يكمن فقط فى أن نظرية القوة الشرائية أصابت مرة ولكن نظرية الكمية لا يمكن أن تصيب أو تصح .

فنظرية القوة الشرائية تحققت فى الفترة التى كان يتم فيها إنفاق كل دخول الجماهير بأكملها لمواجهة متطلبات المعيشة بالضرورة . وكان هذا هو الوضع الطبيعى والسائد فى الماضى . وكان من الصعوبة أن يسهم أصحاب الدخل من عمال وغيرهم فى الادخار . ذلك كان فى الماضى . . ولكن منذ عشرين سنة تغيرت الأوضاع . . فلم تعد ولا تصلح نظرية القوة الشرائية للوضع الجديد على الإطلاق وذلك ما كان ينبغى إقراره .

كانت نظرية القوة الشرائية سليمة فى بداية الثلاثينات ، وبرزت سياسة الدورات المعروفة فى التاريخ الاقتصادى والتى تعمل على دفع وإيجاد العمالة من خلال نشاط الدولة وتدخلها فى الأعمال ، وبالتالي عقد قروض للدولة لهذا الغرض .

وذلك كان رأى كينز الذى يستند إلى تصور كمي بأن رفع الدخل مباشرة سيزيد من الطلب الاستهلاكى وبذلك تنشط الدورة الاقتصادية بالضرورة . . وهذه النظرية صحت فى وقت مضى . ولكن اليوم ومع اختلاف الظروف المحيطة وسيادة حالة الرفاهية . فلا قيمة عملية لهذه النظرية .

ماذا يفعل بالنقود؟ . . لم يحدث أبدا أن كانت هذه الإجابة أكثر صعوبة مثل اليوم . . وعلى كل حال لابد أن نجد اليوم إجابة أخرى تختلف عن إجابة أمس . .

لابد من إجابة تعرفها السياسة الاقتصادية ولا بد أن تكون هذه الإجابة صحيحة حتى يمكن أن تكون هناك سياسة دورات هادفة .

ولكن الشئ المؤكد هو أن نظرية كمية النقود تجيب على هذا السؤال الحيوى إجابة خاطئة . . كما أن هناك خطأ آخر فى نظرية أخرى مازالت تحتل مكانها فى سياسة الدورات وهى نظرية الدخل (القوة الشرائية) .

كلتا النظريتان تتسمان بنقاط ساذجة تتعلق بالكمية وحجم النقود وتطلقان من قول أن حيازة كمية معينة من النقود تصبح تلقائيا ذات أثر على حجم الطلب الفعال ، فأصحاب نظرية الكمية يرون أن الكمية الموجودة فى الاقتصاد ، والتى يمكن حصرها « ستاتيكيًا » ، أى الكمية المتاحة فى الأجل القصير . . أى الكمية السائلة . . تتحول عاجلا أو آجلا إلى طلب فعال . ولذلك يسعى أصحاب هذه النظرية من الساسة الاقتصاديين إلى وضع هذه الكمية تحت السيطرة .

أما فى نظرية القوة الشرائية فإن دخل الجماهير الكلى أى مقدار الدخل والأجور النقدية فإنها تتخذ طريقها إلى الطلب . وهكذا الحال فى كل زيادة فى هذه الدخول .

و نحن نعرف هذه النظرية كأساس وتبرير لسياسة الأجور للنقابات

ولذلك فشلت كل المحاولات لإحياء أفكار كينز.
(بصرف النظر عن بعض الحالات التي يتصور معها تحقيق
تصورات كينز، وذلك عندما تقوم الدولة بالاقتراض، إذ أن الأموال
المضخوخة لاتأخذ طريقها إلى أعمال بل تذهب إلى تمويل جهاز
الحكومة الإدارى المكلف . . أى سد عجز من الميزانية) .

على كل حال إذا صح فكر كينز مرة فى الماضى إلا أنه حالياً غير
ذى موضوع، والبديل لايمكن أن يكون فكر النقديين
أصحاب النظرية النقدية) وفق آراء ميليتون فريد مان لأن هؤلاء دائماً
على خطأ ولئن كان كينز قد أصاب أمس فإن فريد مان لم يصب أبداً .

وكل ما يساهم به هؤلاء أنهم كانوا على صواب فى اهتمامهم
وتركيزهم فى السياسة الاقتصادية وسياسة الدورات على النقود
وتوجيهها ولكن ليس على كمية النقود .

والآن نتقل من عالم النظريات إلى عالم الواقع
ماذا يفعل الناس بنقودهم . . يدخرونها أم ينفقونها؟ وماذا يعنى
الادخار وماذا يعنى الإنفاق؟ .

الادخار بداية يعنى عدم الإنفاق، أى امتناع عن الطلب (طلب
السلع والخدمات) . . الادخار يعنى الاحتفاظ بالنقود أى تكوين ثروة
نقدية وهذا يعنى فى ظل النظام الاقتصادى اليوم حيث لا يحتفظ أحد
بالنقود فى المنزل تحت البلاطة . . يعنى إتاحة نقود تحت تصرف
الاقتصاد أى إقراضها للاقتصاد .

وهذا يعنى أن الميل للاستهلاك والاستعداد للاستثمار يسيران
متوازيان وكلاهما يبتعد عن تكوين ملكيات نقدية . . بل استعداد
متزايد للتخلص من النقود مقابل سلع وخدمات .

وهنا نتساءل السؤال التقليدى لنظرية الدورات القديمة عما إذا

كانت دورة الاقتصاد تبدأ بالاستهلاك أم بالاستثمار؟ إنها تبدأ ببساطة بالطلب بصرف النظر إذا كان من أجل الحصول على مبالغين أو ماكينات . . فكلاهما إنفاق نقود كلاهما بنفس الدوافع لذلك كان على السياسة الخاصة بالدورات أن تدرك ذلك وتعتمد عليه .

وهكذا يبدو أن المناقشات الحالية حول العرض والطلب في الاقتصاد مضللة وعديمة الجدوى . فلا يوجد جانبان مختلفان تماما ولكن يوجد فقط أحد عاملين طلب أكبر أو طلب أقل سواء كان للاستهلاك أو الاستثمار . أو بعبارة أخرى ادخار أكبر أو ادخار أقل .

وعلى هذا الأساس يتوقف مصير الاقتصاد . . وللسياسة الاقتصادية أن تدرك إلى مدى يمكن توجيه هذين العاملين أو توجيه الغالبية في الاقتصاد إلى الادخار أو الإنفاق وهذا ممكن باستخدام دوافع بسيطة بناء على بحوث علمية إذا عرفنا أن كل قرار للفرد يتعلق بالمستقبل سواء كان مدركا أو غير مدرك مستبعدة أو مدفوعا ، فالقرار إنما يتخذ بناء على توقعات أو تكهنات أو تصورات مستقبلية . . والفرد يتساءل في أعماقه : هل من الأفضل له تأجيل القرار الإنفاقي إلى وقت آجل لأنه سيحصل على شروط أفضل على وجه اليقين أو على وجه الاحتمال .

وهذه التصورات والإحساسات تسبق كل قرار اقتصادي . . أي كل قرار يتعلق بالتصرف بالنقود .

وطبيعي أنه في كل حالة على حدة ، عندما يتاح التصرف في

النقود ، تحدث مجموعة من التصورات التي قد تختلف تماما في كل حالة عن الأخرى . إذ أن كل قرار مستقل في ذاته وفق الظروف المحيطة بالحالة . والكل يتخذ قرارات مختلفة .

على أنه بالرغم من الاختلاف بين الأفراد ، فإنه يمكن الوصول إلى معرفة الاتجاه العام أو اتجاه الغالبية ، لأن هناك سؤالا محددا ومشتركا بين الجميع . وهذا السؤال هو الفائدة وتطورها واتجاهاتها .

وهذا السؤال يسود كل القرارات الاقتصادية بالإنفاق لأنها كلها قرارات نقدية . . وطالما تعلق الأمر بالنقود ، فلا بد من أن يلعب الثمن دورا هاما .

ولذلك فليس من المهم - من وجهة نظر سياسة الدورات - معرفة أثر أو أهمية سعر الفائدة للفرد . . طبعي أن أهمية سعر الفائدة يختلف من حالة إلى أخرى . ولكن من زاوية سياسة الدورات يهمننا معفاة الاتجاه العام أو اتجاه الغالبية نحو الفائدة وتطورها .

معرفة الفائدة وآراء الغالبية تجاهها تعتبر عاملا هاما لسياسة الدورات . هذه المعرفة تجعل الفائدة أداة هامة للتوجيه في سياسة الدورات .

هل يمكن لصانعي سياسة الدورات معرفة آراء واتجاهات الغالبية نحو الفائدة حاليا وتوقعاتهم لها مستقبلا؟

من الممكن معرفة ذلك . . بل يمكن معرفته من تطورات الدورات

نفسها لأن الدورات هي ناتج قرارات الإنفاق النقدية لغالبية الأفراد في المجتمع .

فيمكن من خلال تتبع الوضع الاقتصادي الحالي واتجاهه، استنتاج كيف أن الغالبية في المجتمع يتوقعون تطورات الفائدة المستقبلية من خلال قرارات إنفاقهم النقدية . . . ويكفى أنهم ينظرون إلى مستوى الفائدة السائد . ولتوضيح ذلك :

يسبق التصرف في نقود متاحة للفرد نوعان من التفكير بخصوص الفائدة مقارنة بين الفائدة المدفوعة في السابق والفائدة في الوقت الحالي ، مقارنة الفائدة الحالية بالأسعار والأثمان السائدة الأخرى مثل عائد رأس المال ، عائد التضخم . . . الخ . ثم مقارنة أخرى بين الفائدة المتوقعة في المستقبل أي المفترضة ولو أنها غير معروفة حاليا . المقارنة الأولى تتعلق بالحاضر والمقارنة الأخرى بالمستقبل .

وهذه المقارنات تحدث دائما حتى ولو في العقل الباطن . وبينما نجد أن المقارنات المتعلقة بالحاضر مختلفة في حالات كثيرة ومن فرد لآخر وبالتالي لا يتسنى الوصول إلى معرفة اتجاه عام بالنسبة للاقتصاد ككل ، فإن مجموع النتائج المتعلقة بمقارنات مستقبلية تصلح لاستخدامها في سياسة الدورات ، طالما يمكن الوصول إلى الاتجاه العام للقرارات من واقع قرارات الغالبية المعروفة .

ومن هذا الاتجاه يمكن معرفة التوقعات المستقبلية بالنسبة للفائدة .

ويمكن ذلك لأن توقعات كل فرد المستقبلية تبدو وكأنها متماثلة . . . كما في المثال الآتي :

دائما عندما يتوقع مثلا استمرار زيادة في الفائدة ينظر إلى الفائدة . . . الحالية على أنها منخفضة . . . وعلى هذا فإن استمرار اتجاه الفائدة إلى الزيادة يجعل المضاربين ينظرون إلى الفائدة السائدة على أنها منخفضة وهكذا يعكس هذا الاتجاه للفائدة اتجاهها ضد الاحتفاظ بالنقود كمدخرات أو إنفاقها أي اتجاهها ضد الطلب .

فإذا توقع أغلبية المشاركين في السوق ارتفاعا في الفائدة - حتى وإن كانت هناك ملايين من الحالات الفردية تختلف دوافع قراراتها عن بعضها البعض - فإن هذه الغالبية تميل إلى قلة الادخار وزيادة الإنفاق . . . وبالتالي إلى اتجاه زيادة الطلب .

وإذا توقع الغالبية انخفاض في الفائدة حدث العكس وتناقص الطلب وازداد الادخار .

وعلى كل حال فإن توقعات الغالبية للفائدة السائدة تعطينا المؤشر المحدد لسلوك الغالبية نحو النقود المتاحة . . . ولذلك كان توقعات اتجاه الفائدة هو المحدد للدورة وليس كمية النقود المتاحة .

هذه القاعدة الواضحة والتي أثبتناها تقودنا إلى نتيجة منطقية . فمثلا الطلب المتزايد في الاقتصاد . . . يستتج منه أن غالبية المشاركين في السوق يتوقعون ارتفاعا للفائدة . . .

على اتجاه دورة الاقتصاد مباشرة من خلال اتجاه الفائدة .

فاتجاه الفائدة يعتبر باروميتر دقيقا للدورة .

اتجاه الفائدة للارتفاع يبين اتجاه زيادة الطلب وقلة الميل للادخار وهذا تنشيط للدورة .

انخفاض الفائدة يعنى قلة الطلب وزيادة الميل للادخار وضعف للنشاط الاقتصادى (للدورة) .

إن تفضيل الغالبية فى الاقتصاد (العامل المحدد للدورة) للادخار أو الإنفاق . . أى الاحتفاظ بال نقد أو إبدالها بسلع وخدمات ، (أى الطلب) يتوقف أساسا على توقعات وتقديرات الغالبية لتطور الفائدة المستقبلية . . أى على التوقعات الخاصة لعائد الثروات النقدية من ناحية وتكلفة الائتمان من ناحية أخرى .

الاتجاه المتوقع للفائدة من الغالبية يحدد ما إذا كانت الغالبية ستدخر أكثر أو تنفق أكثر . (تستهلك أو تستثمر) .

ونكرر القول مرة أخرى :

إذا توقعنا زيادة فى الفائدة يزداد الطلب على السلع والخدمات لأن الفائدة السائدة ينظر إليها أنها منخفضة نسبيا وغير جذابة للادخار .

فإذا توقعنا انخفاضا فى الفائدة يزداد الميل للادخار ونقص فى الطلب (وكذلك نحو الائتمان) لأن الفائدة السائدة تعتبر عالية مما يجذب المزيد من القروض للاستثمار (مزيد من الائتمان) .

فإذا كان ذلك بالنسبة للبعض معقدا أو دقيقا ، لأن زيادة الطلب لايتسنى معرفتها بسرعة وفى وقت قصير ، فإن هناك طريقة سهلة ودقيقة للاستنتاج من خلال تصور عكسى لتطور الفائدة السائد فعلا .

هذا الاستنتاج المباشر من واقع تطور الأثمان الواقعية على توقعات الأثمان فى المستقبل . . ويمكن الوصول إليه بفضل قاعدة أخرى فى السوق وهو العوامل المصاحبة للدورة .

هذه القاعدة تتلخص فى أن سلوك الغالبية فى السوق الناشئ عن قراراتهم يؤدي دائما إلى جعل الأثمان أى الفائدة تتجه إلى المستوى الذى كان متوقعا منهم والذى كانوا يتوقعونه عند اتخاذهم قراراتهم السابقة .

قد يبدو الأمر معقدا ولكنه فى منتهى البساطة :

زيادة الطلب وقلة الادخار يؤدي إلى رفع الفائدة وهذا تماما ما توقع الأغلبية من أصحاب الطلب المتزايد حدوثه ، والعكس ، يؤدي ضعف الطلب وزيادة الادخار، إلى نقصان فى الفائدة .

وهذا التوقع النزولى للفائدة هو العامل الحاسم لنقص الطلب وزيادة الادخار . . إن توقعات الغالبية . . سلوك الغالبية يحقق الاتجاه المتوقع . . كأنها حلقة مغلقة .

ولما كان من الممكن معرفة تطور الفائدة يوميا ، فإنه يمكن بسهولة ومباشرة من خلال اتجاه الفائدة السائد استنتاج أن هذه الفائدة السائدة كانت نتيجة توقع الغالبية . ويمكن - وهذا هو الأهم - تصور أو الحكم

ومرة أخرى فيما يتصل بقواعد السوق . . ما تتوقعه الغالبية بشأن تطور الفائدة . . تحققه فعلا من خلال دوافع توقعاتهم بخصوص التصرف في النقود .

فإذا كان الادخار أكثر من الغالبية لأنها تتوقع انخفاضا في الفائدة فالنتيجة أن الفائدة تنخفض فعلا .

وإذا كانت الأغلبية تنفق أكثر بالإضافة إلى طلب على القروض لأنه من المتوقع ارتفاع في الفائدة فالنتيجة هو أن ترتفع الفائدة فعلا .

الجدير بالنظر في هذه النتائج هو الآنية أي حدوثها في وقت واحد . . فكل العوامل تحدث متوازنة وفي وقت واحد فلا توجد فجوات زمنية أو عقبات تحول دون الأحداث ، بعكس نظرية الكمية التي تعتبر الفجوة الزمنية جزءا لا يتجزأ من تصورهما .

فالقرارات الاقتصادية اليوم ، تتخذ وفق الأوضاع اليوم ، وما يتوقعه السياسيون من تطور لهذا الوضع السائد .

كل ما يحدث اليوم من دورات يتوقف على التوقعات السائدة لاتجاه الفائدة . . وهذه فرصة واضعى سياسة الدورات . حيث ينبغي أن تمارس سيطرة على توقعات اتجاه الفائدة . . ولا يوجد شيء آخر .

وهذا يتطلب في نفس الوقت مسئولية السياسة النقدية التي ينبغي أن يكون لها دور قيادي في توجيه الاقتصاد .

نحن نعلم أن السياسة النقدية لا ترحب بتحمل مسئولية هذا الدور

ولكن ذلك واجب حتمى .

نحن لانقوم بسياسة دورات هكذا صرح مرة محافظ بنك مركزى مشهور . أما كيف تتولى السياسة النقدية هذه المهمة فقد سبق إيضاحه .

لابد من وجود سياسة للفائدة - سياسة مدروسة لاتجاهات الفائدة فاتجاهات الفائدة تحدد الدورات وبدون فجوة زمنية . . ومرة أخرى لابد أن نستفيد من ذلك .

والمفتاح لوضع سياسة دورات ناجحة يقع في أيدي البنوك المركزية فهي توجه بسياستها النقدية تطور الاقتصاد القومى سواء أرادت أم لم ترد سواء كانت تخطىء أو تصيب . ونأمل أن تقوم بالصواب في المستقبل وذلك بالاعتماد على الفائدة وليس على الكمية .

والذى يستطيع توجيه الدورة قادر على السيطرة على التضخم لأنه دورة في حد ذاته ولكنها دورة مريضة .

والسيطرة على التضخم وإيقافه يتسنى لمن يفهم ميكانيزم وآلية الدورات في اقتصاد السوق والذى يعرف كيف ينشأ التضخم ومما يتكون وهو موضوع الباب التالى .

الباب الخامس

التضخم . . (الآفة المزمنة - المرض المزمن)

تهدد ظاهرة التضخم - التي يعجز الاقتصاديون عن مقاومتها - كيان نظام السوق من أساسه . إن أكبر أزمة نواجهها اليوم هي أننا لا نجد وسيلة للشفاء من التسمم من جراء التضخم ، سوى الشفاء الذاتي المتأخر والذي لا بد أن يحدث لأنه لا يوجد من يعالج المرض علاجا صحيحا .

ومرحلة العلاج وصولا إلى الشفاء مرحلة أليمة وخطيرة . إذ لا يمكن التخلص من وباء التضخم دون كارثة كبيرة تشمل آلاف المفلسين ، وبطالة شاملة وانهيارا ماليا .

وستصبح الكارثة شديدة لأن آفة التضخم ظلت ناخرة في الاقتصاد مدة طويلة ولأنها تقاوم بأساليب خاطئة .

فالتضخم بذاته ومحاولات علاجه الخاطئة كل ذلك ساهم في توجيه الاقتصاد إلى الكارثة المحققة .

وقد كان من الممكن تجنب الكثير لو أن العلاج السليم تم في وقت مبكر ولقد كتبت منذ سنوات أن النصر على التضخم نحتفل به في قبور الشهداء والصرعى والضحايا ، ففي عام ١٩٨١ كان في ألمانيا حوالي ١٢٠٠٠ مفلسا غير قادر على الاستمرار والوفاء بتعهداته ، وفي عام ١٩٨٢ وصل العدد إلى حوالي ١٦٠٠٠ إن لم يكن أكثر بسبب

السلسلة المتوقعة من الإفلاسات والانهيارات .

وقد كان من الممكن إنقاذ هؤلاء الضحايا لو كانت هناك سياسة سليمة ضد التضخم ، سياسة حقيقية للاستقرار منذ عدة سنوات . . ولكن هذا حدث العكس . . فقبل كل شيء السياسة النقدية . وهي المسئولية الرئيسية عن قيمة النقد وهي مسئولية لأنها تملك وسائل المحافظة على قيمة النقود ولكنها لم تستخدمها .

فالسياسة النقدية هي التي أجلت العلاج وتسببت في حدوث أكبر وأشد كارثة في عصرنا هذا .

كل هذا حدث عن غير قصد وبحسن نية اعتقادا بأن ما يتخذ من إجراءات هو الصحيح وبتأييد الرأي العام الذي لا يدرك شيئا .

لقد كان لا بد أن يعرف المرء وأن يفهم ماذا يحدث . . ولكن أحد لم يعرف . . وفشلت السياسة النقدية :

١ - لأن صانعي السياسة النقدية استندوا إلى نظرية خاطئة في النقود ، وبذلك لم يدركوا خصائص وجوهر النقود .

٢ - لأن صانعي السياسة النقدية لم يراعوا قواعد نظام السوق وميكانيزم « وقوانين الأسواق عموما .

٣ - لأن صانعي السياسة النقدية لم يدركوا بعمق الأسباب الحقيقية للتضخم

كل هذه اتهامات كبيرة ولكنها مبررة كما أوضحنا في الأبواب السابقة من الكتاب .

من الطبيعي أن هناك أخطاء كثيرة حدثت كذلك في السياسة الاقتصادية عامة، وفي سياسة الضرائب، وفي سياسة الموازنة والسياسة الاجتماعية ولكن - كما في قصص الجريمة الجيدة - المتهم الرئيسي هو الذي تحوم حوله أقل الشبهات .

الخطأ الأكبر كان من السياسة النقدية والتي يعتقد الكل أنها سياسة متينة وأنها تحافظ على الاستقرار وتقود إليه .

إن مقاومة التضخم أصبح الآن الواجب الرئيسي لسياسة النقد والائتمان وستنجح فقط المقاومة بواسطة سياسة نقدية واعية .

ولابد بطبيعة الحال من أن تتبع أيضا سياسات أخرى لاستقرار النقد مثل سياسة الموازنة، سياسة الضرائب، وكل سياسة حكومية مرتبطة بالاقتصاد، إلا أن المسئول الأساسي للاستقرار هو السياسة النقدية والائتمانية . . . أرادت الدولة أم لم ترد .

وتزداد المسؤولية كلما اكتسب الجهاز المختص بالسياسة النقدية استقلالية في العمل مثل البنك المركزي . وهذه الاستقلالية هامة وضرورية لأنه بذلك فقط يمكن اتباع سياسة استقرار قد تكون في بعض الأحيان غير صريحة . ففي ألمانيا - وهي مثال لاستقلال البنك المركزي - يعمل البنك المركزي في ظروف ممتازة . ويمكنه تطبيق ما يراه

ضروريا وسليما من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي دون تدخلات خاطئة من أحد .

لكن ما هو الضروري؟ وما هو الصحيح في سياسة الاستقرار؟ . . . كيف نقضى على هذه الآفة (التضخم) التي أفسدت دم الاقتصاد الحر (النقود) الإجابة الصحيحة تتطلب تشخيصا موضوعيا للألام والمرض .

وستتناول الآن جذور أو أسباب التضخم حتى نستطيع الوصول إلى وسائل العلاج أو إذا أمكن منع المرض والوقاية منه أساسا .

ما هو الشيء غير المنظور (المخفى) في أحداث السوق أثناء التضخم؟ الإجابة التي تقفز إلى الذهن فورا، قد تبدو سهلة وبسيطة جدا، ولكنها صحيحة .

التضخم هو نتيجة للطلب المتزايد في الاقتصاد . . . أي نتيجة انحراف على مستوى الطلب الكلي العادي الذي يتطلبه الاستقرار النسبي . والطلب الكلي - كما أوضحنا من قبل - هو مجموع الطلب الفردي . وهو بذلك محصلة عدد لا يحصى من الطلب الفعال والتصرفات النقدية للنقود المتاحة .

والذي يؤدي إلى التضخم ويقود إليه هو تفوق أو أغلب التصرفات المتعلقة بإنفاق النقود على حساب ادخار النقود . وهذا ليس محل خلاف . ولكنها تشير (بعكس تصورات نظرية الكمية السائدة) إلى أن الأمر في الدورة لا يرتبط بالكمية المتاحة من النقود، ولكن يعتمد فقط

على التصرف فيها استخدامها كوسيلة تبادل . هذا الاستخدام للنقود في التبادل يؤدي إلى تداول النقود .

وعلى هذه الاستخدامات وتكرارها يتوقف سرعة تداول النقود في الاقتصاد وهذه السرعة يمكن أن تتغير تغيرات عنيفة حسب كبر حجم أو صغر حجم النقود المتاحة . فيمكن بوجود كمية نقود كبيرة أن تكون السرعة أقل وبوجود كمية نقود قليلة أن تكون السرعة أكبر والإنفاق أكثر .

وينظر صانعو ومؤيدو النظرية النقدية لكمية النقود إلى الأمر بصورة أخرى فبالنسبة لهم تلعب الكمية الدور الرئيسي أما السرعة فيعتبرونها ثابتة نسبياً . ما أفدح الخطأ .

إن سبب التضخم يعود إلى إنفاق نقود كثيرة وإدخار القليل . . هذه العبارة سليمة وغير مختلف عليها ولكنها ليست ذات جدوى عملية . . فماذا يعنى كثير؟ وكيف تنشأ هذه الزيادة في الطلب؟ . . لا بد من عمق أكثر في التفكير، يتطلب الأمر تحليل خطوات ومراحل التضخم والأسباب الكامنة فيه .

نبدأ أولاً بالظواهر الخارجية للتضخم بآثارها الملموسة .

تبدأ ظاهرة التضخم في الظهور بارتفاع في جميع الأسعار بدون توقف وبصورة تبدو دائمة ، أى ارتفاع في المستوى العام للأسعار . ويعنى هذا نقضاً في القوة الشرائية . كيف يحدث ذلك؟ . . ماذا

يكون في هذه الظاهرة الملموسة؟ . .

الإجابة تبدو بسيطة ولكنها هامة لتجنب الوقوع في استنتاجات خاطئة كما يحدث في معظم الأحوال .

ارتفاع مستوى الأسعار وهو نتيجة عمليات شراء ملايين ملايين الحالات . . بالأسعار المرتفعة فعلاً . .

المهم هنا هو عمليات الشراء الفعلية للسلع والخدمات بأسعارها المرتفعة (أى نجاح إلقاء وتحويل السعر المرتفع إلى الحلقة الأخيرة وهو المشتري الذى يدفع الثمن) .

وتأثير ذلك دقيق كالشعرة ، ولكنه هام عندما نريد البحث عن أسباب التضخم الجذرية .

فالمشتري هو الذى يسبب التضخم وليس البائع . . الثمن المدفوع هو علة التضخم وليست السلعة المرتفعة الثمن .

حتى ارتفاع تكاليف الإنتاج ليست هي التضخم . . ولكن التضخم يبدأ عندما يتم نقل عبء ارتفاع التكاليف على المشتري في عملية الشراء بالأسعار المرتفعة .

وهذا يعنى مرة أخرى أن التضخم أمر يتعلق بالطلب ، شىء مرتبط بسلوك الطلب في الاقتصاد .

الاستعداد للشراء بالأسعار المرتفعة فعلاً هو الذى يؤدي إلى التضخم وليس ارتفاع التكاليف وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات . .

والعامل المهم والمؤثر فى الدورة وعلى موضوع الاستقرار هو الجزء الممكن التصرف فيه من الطلب أو الجزء الممكن التصرف فيه من النقود المتاحة والتي يمكن للفرد فى الاقتصاد اتخاذ قرار ادخاره أو إنفاقه .

وفى هذا المجال من القرارات يحدد سلوك الطلب الفعلى تطور الدورة ومستوى التضخم . . كبير أم قليل . . هذا المجال أو هذا الميدان الذى يتم فيه حرية التصرف فى الدخول المتاحة ويتمثل فيه مرونة الطلب بتسع حجمه فى مجتمع الرفاهية . . وهنا تبدو أهمية التأثير عليه بواسطة سياسة واعية للدورات .

علام تتوقف التغيرات فى سلوك الطلب بالنسبة لأصحاب الدخول المتاح لهم التصرف فيها بمرونة؟ وكيف يحدث هذا الميل الكبير لقبول الشراء بالأثمان المرتفعة؟

يرجع الدافع الأساسى لسلوك الأفراد فى طلب السلع والخدمات وإنفاق النقود إلى ما يتوقعه هؤلاء من مستوى الأسعار فى المستقبل . . بصرف النظر عن الدوافع العديدة للطلب الفردى والتي هى غير ذات أهمية من الوجهة الاقتصادية .

فإذا كان الثمن المتوقع لسلعة معينة سيستمر فى الارتفاع فإن ثمن السلعة السائد يبدو فى نظر المشتري قليلا، مما يدفعه إلى الشراء

لاشك أن ارتفاع التكاليف يجبر المنتجين بداهة على عرض أسعار عالية ولكن هل يقبل هذا العرض فى السوق . . أم لا يقبل؟ يتوقف على الطلب ولذلك يوجد دائما تضخم متعلق بالطلب وليس تضخما متعلقا بالتكاليف من ثم فإن على من يشاء الوصول إلى جذور مرحلة التضخم أن يبحث :

١ — محاولة التأثير على الطلب فى الاقتصاد وعلى الاستعداد للشراء بالأسعار المرتفعة .

٢ — كيفية السيطرة على الاستعدادات للشراء بتأثير الأسعار المرتفعة وتفسير هذه الاستعدادات .

فإذا أمكن بحث ذلك فإننا نصل إلى نتيجة أنه من الطبيعى أن جزءا — فى فترة الرفاهية أقل هذا الجزء أو أكثر — من هذا الميل (الاستعداد) . . لايعبر فى حقيقته عن ميل وإنما يمثل ضرورة، وهذا هو الجزء من الطلب اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية، وهو بطبيعته جزء لا يتسم بالجمود أو الثبات، كما أنه ليس بالإمكان التأثير عليه — بصرف النظر عن الحد الأدنى للمعيشة أو حد الكفاف — كمثل على هذه المرونة ما رأيناه فى أزمة أسعار البترول على الرغم من كون البترول حاجة ضرورية، فهنا حدث ارتفاع جبرى لأسعار سلعة أساسية هامة، وبفضل مرونة الطلب فى السوق لم يسفر الأمر عن ارتفاع عام فى كافة الأسعار. وكذلك الحال فى الحاجات الأساسية، يوجد دائما مجالات ومتسع لتفادى شراء سلع وخدمات . .

بالسعر المرتفع السائد . . ويؤدي هذا الشراء الفعلي إلى أن يصبح الثمن حقيقة يسجلها الإحصاء الكلي للأسعار . . وليس من الضروري أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع كل مستوى الأسعار .

بعبارة أخرى ، فإن تطور مستوى الأسعار الكلي للاقتصاد يتوقف على ما إذا كانت الغالبية تتصرف نفس التصرف . . أن يقوموا بالشراء لتوقعهم أن الأسعار تتجه إلى الزيادة على أساس أن السعر الحالي هو سعر منخفض قبل أن تظراً عليه زيادة .

وهنا نقابل مرة أخرى ما يؤيد سياسة الدورات في أحداث السوق ، فالتطور في الأسعار الذي يتوقعه الغالبية يتحقق من جراء سلوك هذه الغالبية أي أن الغالبية تحقق توقعاتها بنفسها .

ومن المهم من ناحية سياسة الدورات أن ندرك أن التوقعات السائدة بالنسبة لتطور الأسعار أو مستوى الأسعار هو العامل المحدد لسلوك الطلب وبالتالي للدورة .

فإذا كانت سياسة الدورات تبغى التأثير على سلوك الطلب فعليها التأثير على توقعات الغالبية بالنسبة لاتجاه الأسعار في السياسة الاقتصادية .

بهذا فقط يمكن للسياسة الاقتصادية القضاء على العقلية التضخمية التي نخشاها . ولا يعنى هذا سوى إضعاف أو إيقاف أو لم يكن توجيه التوقعات السائدة نحو الأسعار إلى العكس .

هل هذا ممكن؟ هل يمكن للسياسة الاقتصادية تصحيح التوقعات

السعرية المرتفعة؟ هل نستطيع التأثير على الأسعار؟

من ناحية المبدأ وبصورة عامة لا نستطيع ، لأن التحكم والسيطرة السياسية على الأسعار يتعارض مع فلسفة السوق الحر (إذا أغفلنا الأسعار السياسية مثل الرسوم والضرائب) لأن الأسعار تتحدد وفق الطلب والعرض . . إلا أنه يوجد استثناء واحد وهو استثناء ضروري ، ويتعلق ذلك الاستثناء بالثمن الذي تحدده بدرجة كبيرة وتوجهه السياسة . بل تكاد تقوم السياسة بإملائه وفرضه . وهو أهم ثمن في الاقتصاد لأنه يهيم الجميع ويدخل في حسابات الجميع . . ألا وهو الفائدة .

فالفائدة هي ثمن الأثمان كلها لأن كل فرد لديه أموال في المجتمع تهمة الفائدة ، فهي الثمن السائد . . سواء أكان الفرد يدرك ذلك أو لا يدرك ، وإعياً ذلك أو غير واع . هذا الثمن يحدد الاتجاه إلى الاقتراض أو إلى الاستثمار في ضوء ثمن كل منهما .

وهكذا تكون الفائدة هي العامل الأخير المحدد لذلك السؤال المحدد لمصير الدورة :

هل الادخار أجدى أم الشراء؟

هذا الثمن المحدد والهام يمكن للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية التأثير عليه . . بل يجب أن تؤثر عليه .

فالسياسة الكفاء للدورات ، وهي سياسة الفائدة . . ومن خلالها فقط

يمكن إيقاف التضخم .

ونظراً لأن الفائدة هي العامل المحدد لقرارات الإنفاق فإن الأمر يتوقف في الاقتصاد كله على تطورات الفائدة وتوقعات الغالبية لهذا التطور، فإذا كان التطور المتوقع نزولياً، يخمد ويكسد الاقتصاد وتقل حدة التضخم وإذا كان هناك توقع لتطور صعودي، فإن الادخار يصبح غير مرغوب فيه وينشط الشراء والاستثمار مما يزيد من التضخم . هذا واضح للجميع، فيما عدا هؤلاء المسئولين عن السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية .

ولا يقتصر الأمر على إغفال هؤلاء المسئولين لهذه الأساسيات المتعلقة بسلوك الطلب . . ولكنهم يهربون من وضع أى سياسة واعية للفائدة، وبالتالي يفقدون الفرصة الوحيدة الحقيقية لمكافحة التضخم وفق قواعد السوق وذلك بإضعاف الطلب العام بالقضاء على العقلية التضخمية .

فبدلاً من اتباع سياسة استقرار بواسطة الفائدة أى بواسطة اتجاه نزولى للفائدة يتبع الاقتصاديون الحديثون النظرية النقدية الخاطئة والخاصة بكمية النقود . . والتي تعتبر مناقضة فى أساسها لنظام السوق وغير ذات معنى .

إن السياسة النقدية التى تستند إلى نظرية الكمية هى سياسة مناقضة لكل سياسات الاستقرار الاقتصادى، لأنها لا تقاوم العقلية التضخمية بل تدعمها وتشجعها من خلال محاولات تقليص حجم كمية النقود

التي تعتبر أكبر عوامل تقوية التضخم . . بمعنى آخر تشجيع توقعات تصاعدية للفائدة .

إن النظرية النقدية المستندة إلى فكرة الكمية كانت مستشاراً سيئاً لأنها لم تدرك أسباب التضخم . . فهى تنظر إلى أن كثرة النقود هو السبب الرئيسى للتضخم . . وهذا خطأ كما بينا من قبل، فليس حجم كمية النقود المتاحة ولكن طريقة الحصول على النقود هو الذى يحدد الدورة، وبالتالي القوة الشرائية للنقود . . فما تهدف إليه سياسة الحد من كمية النقود (من أجل الاستقرار) هو فى الواقع تقوية لتيار التضخم .

والسياسة المستندة إلى فكرة كمية النقود تستند إلى نظرية خطأ للنقود والتضخم والدورة الاقتصادية . والتأثير مروعة ونحن شهداء على النتائج .

- التضخم مستمر ودائم الزحف من سنة لأخرى .

- الفوائد مستمرة فى الارتفاع بما يعجز عن دفعها الكثيرون .

- كمية كل أنواع النقود تزداد بدلاً من أن تنقص بسبب العجز عن الدفع وبسبب الفائدة المرتفعة .

- المديونيات فى العالم كله تزداد بصورة مخيفة .

- حجم الديون المعدومة أو غير القادرة على الوفاء تزداد دائماً .

- كل ما زاد حجم الديون المعدومة كلما زادت رداءة النقود .

الباب السادس

الكارثة وآثارها (نتائجها)

نحن في خضم الكارثة، ولا يمكن إيقافها، ولكن يمكن فقط تقصير مديتها من خلال هدم سريع للفائدة. ولكن لا نتوقع حدوث ذلك. . كل ما قد يتجه إليه الساسة هو ترك الفائدة تنخفض ببطء وتدرجيا وهكذا تزداد المصيبة ويمتد أمد المأساة.

لا يريد الكثيرون الإقرار بأن الوضع جد خطير، كما لا يستطيع أحد تغيير الفوائد المستحقة وإزالة الديون التي انتشرت في العالم كذرات الإشعاع الذرى. . ويصاحبها باستمرار ويوميا عدم القدرة على السداد.

ليس هناك تحرك نحو انسحاب إلى ضفة الأمان، ولا يوجد انسحاب إلى الأرض الصلبة أو البيت المستقر الآمن. أكثر البيوت تهدمت ويستمر الهدم وعلى الكل أن يعمل على ألا تطويه الأنقاض. نحن نواجه كل هذا بالتأكيد. . وهنا يجب بناء بيت جديد.

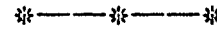
واليوم تتساءل جميعا. . كيف سيكون المستقبل؟ ماذا بعد الآن؟ كيف ستكون الكارثة التي تعقب الانهيار.

الكارثة كارثة النقود ولذلك ينبغي أن نسأل: ماذا سيحدث للنقود كما عرفناها هنا. . النقود كمجموع الديون أو المطالبات المستحقة في العالم كما نعلمه ناهيك عن ما نعلمه من المال في البنوك والبنوك.

- الاستمرار في عدم الوفاء بالديون يؤدي إلى انهيار وحدات إنتاجية باستمرار ثم تليها البنوك.

- يفقد الملايين أماكن عملهم وثوراتهم.

هذه هي الكارثة. . كارثة الفائدة وكان من الممكن تجنبها إذا سيطرنا على النقود وسيطرنا على موضوع الفائدة بتوجيهها وتوجيه مسارها.



ماذا سيحدث لمئات المليارات من الديون التي تراكمت بكل العملات في العالم والتي تزداد بسرعة؟

سيحدث ما هو واقع الآن ولكن بصورة سريعة، إفلاسات تزداد، والديون تزداد رداءة، ومستحقات غير المستطاع الوفاء بها، والمدينون يزداد عددهم سواء كانوا مصانع أو حكومات ويتوقفون عن السداد ويخسر الدائون مستحقاتهم ويجبرون على التنازل عنها.

كل مطالبة مستحقة هي في حقيقتها نقود، وكل ضياع لحق يعتبر ضياعاً للنقود، وكل حالة إفلاس تنقص النقود في العالم والباقي يحظى بالاستقرار.

ولكن ما هو المتبقي؟

سينشأ في العالم كله في البداية تسابق بين ديون تزداد بسرعة (من جراء الفائدة والقروض الجديدة)، وبين زيادة سريعة لديون معدومة (من جراء الإفلاسات المتزايدة) هذا التسابق هو « التضخم الكسادى »، زيادة في النقود مع انهيار للنقود في نفس الوقت.

لقد بدأ السباق فعلاً ولكن كم يستغرق هذا السباق؟ وكيف تكون النتيجة؟ غير معروف وغير مؤكد. ولكن الشيء الأكيد والمؤكد أن الإفلاسات ومعدلها سوف تفوق الديون الجديدة ومعدل زيادتها، وإلا ستظل في العالم نقود كثيرة وردية.

لأبد من تقليص النقود في العالم. وإلا لن يكون هناك استقرار.

ولا يتسنى هذا إلا بنسف النقود الزائدة. وأحد وسائل النفس . . . الإفلاسات الناشئة عن عدم القدرة على سداد الديون . . . فكل إفلاس يقلل من النقود الموجودة في العالم.

وهذه الإفلاسات تصحح الضخ غير السليم للنقود ذلك الضخ الذى تم صنعه خطأ بالأمس . . . وحيث تنقص الإفلاسات من حجم جبل الديون، يصبح الأمر، وكأن الإفلاس هو المساهمة الفعالة للاستقرار وبدونها لا يمكن العودة إلى حالة الاستقرار.

هذا هو المنطق . . . ولا يمكن إيقاف العجلة. ويبقى أمامنا بعض الأسئلة والاستفسارات التي من الصعب الإجابة عليها إلا بتكهنات وفروض . . . هذه الأسئلة هي:

- هل يمكن السيطرة على سلسلة الإفلاسات؟ بمعنى آخر هل لدينا مفتاح القضاء على أسباب حدوث المديونيات أو مفتاح إبادة النقود الزائدة؟

- هل يمكن السيطرة سياسياً على الآثار الاجتماعية والسياسية لسلسلة الإفلاسات؟

- هل نعلم الإجراءات التي تدمر النقود الزائدة؟ وهل تكفى نتائج هذه الإفلاسات وتدميرها لجزء من النقود لتحقيق الاستقرار وإبادة النقود الزائدة التي تراكمت منذ عدة سنوات من التضخم وسعر الفائدة المرتفع؟

إنها أسئلة صعبة . . وأسئلة جادة . . ولا يعرف أحد الإجابة عليها، ولكن ينبغي أن نجهد تفكيرنا في محاولة البحث عن إجابة فيسكن أن نتصور:

- إن سلسلة الإفلاسات أفلتت من إمكانية السيطرة عليها . . كل عاجز عن الوفاء بالديون يؤثر على مجموعة من الدائنين . والخطر أن يحدث ذلك على البنوك . وهنا لا يتسنى إنقاذ البنوك إلا بأساليب عنيفة وشاملة . وهذا ما سيحدث أيضا لأن البنوك في مرحلة تتبع سلسلة الإفلاسات تعتبر المظلة الكبيرة الأخيرة التي ينبغي الإبقاء عليها .

- سيتعرض النظام السياسي في جميع البلدان لأزمات عنيفة وستسقط العديد من الحكومات .

- لا يكفي تدمير النقود الناشئة عن الإفلاسات لتحقيق الاستقرار والقضاء على النقود الزائدة كلها . ولذلك لابد أن يضاف إلى الأصوات إصلاح نقدي وحياة اقتصادية جديدة تبدأ بنقود محدودة .

هذا الإصلاح النقدي ينقذ ما تبقى من المدنيين (مثلا الميزانية العامة) وتوزع الأعباء الناشئة عن أحداث الاستقرار الضرورية بعد الإفلاسات على العدد المتبقى من الدائنين . . أو الحائزين على الملكيات وهم المدخرون . . وهؤلاء في مجتمع الرفاهية ، كمجتمعنا ، هم جميع المواطنين تقريبا . وهذا بخلاف الحال عما كانت عليه الكارثة الأخيرة في تاريخنا . . الأحداث تتكرر في التاريخ ولكن

المظاهر تختلف عن بعضها .

ما الذي سيقتى ؟ وكيف ستسير الأمور بعد ذلك ؟ .

نرجو أن نستفيد الخبرة ، ونتعلم من الأحداث . ونصل إلى الحقائق التي تعلمنا الكارثة إيها . وبهذا فقط يمكن أن نعيد المسيرة بسياسة اقتصادية سليمة وبآمال جديدة وبحرص شديد . . وهكذا يمكن لنظام السوق الحر أن يستمر ويبقى . . بعد نهاية مميزات النظام السابقة التي انتهت بحدوث الكارثة .

فبعد النتائج السبيرة لنظام السوق والأدلة الواقعية على أفضلية وتفوق نظام السوق عن الأحلام الماركسية والاشتراكية والمثالية . . فإن العالم يشاهد نكسة وخيبة أمل في نفس الوقت التي تواجه الفكرة الاشتراكية الماركسية نهايتها .

إن نظام السوق الحر يواجه أعنف أزماته لأن السياسة الاقتصادية لم تستطع التصرف السليم ولم يفهم صانعوا السياسة الاقتصادية أصول إدارة نظام السوق الحر وضوابط الإبقاء عليه وأفسدوا النقود بكثرة الديون .

ولكن ستظل فكرة السوق الحر قائمة وفرصة ولادته من جديد قائمة وستبعث من جديد بيناء جديد كما حدث بعد الإصلاح

النقدى فى ألمانيا فى الحرب الأخيرة عندما اتجه الملايين من الألمان
إلى سلوك إعادة البناء متطلعين إلى الحرية . . .

فلنعمل ولنعد البناء من أجل مستقبل أفضل ..
